مجلة بحوث
BOUHOUTH MAGAZINE
مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن مركز لندن للإستشارات والبحوث في الشارقة
LCR SHARJAH
LCR _ SHARJAH
SCR LONDON
العدد الثامن، مارس 2016 مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن مركز لندن للإستشارات والبحوث في الشارقة ISSN : 2313_1004

مواضيع العدد

التنشئة والسلوك الاجتماعي للأبناء

د/ لطيفة طبال

ثقافة المقاولة والبحث العلمي واقع وأهمية الشراكة المجتمعية

الدكتور بدراوي سفيان
الدكتورة بن مهرة ليندة لطيفة

دور المثقف في بناء مشروع المجتمع

د.سعيدة بودودة

الأستاذ في ظلّ التدريس الحديث

دراسة تحليلية لدور الأستاذ في إدارة الصف الدراسي وتفعيل المشروع التربوي المجتمعي

د. بلحسين مخلوف

Le travail informel

représentations et stratégies des acteurs sociaux à Alger

TACHOUAFT Karima

بحوث

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن
مركز لندن للاستشارات و البحوث في الشارقة

العدد الثامن مارس 2016

رئيسة التحرير

الشيخة ميسون بنت محمد بن خالد القاسمي

المشرف العام

د/ ناصر محذاف الفضلي

مدير التحرير

أ.د / أحمد براح

هيئة التحرير

أ.د قاسيمي ناصر
أ.د رابح درواش
د. محمد زيدان
د. معزازي يونس
أ. سمير فراطسة
أ. لحبيب ربيع

قواعد النشر

- أن يكون البحث أصيلاً لم يسبق نشره من قبل في مكان أخر.
- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر بالمجلة إلى التحكيم العلمي الدقيق من قبل أساتذة مرموقين في تخصصات مختلفة.
- لا ترسل البحوث للتحكيم إلا بعد اجتيازها مرحلة مراجعة أسلوب الكتابة.
- عند قبول البحث من طرف لجنة التحكيم يتم إخطار الباحث بذلك، ويتم إدراج البحث في قائمة الانتظار الخاصة بالمواد المقبولة للنشر.
- في حالة رفض البحث من قبل لجنة التحكيم ليست المجلة مجبرة على تقديم مبررا لذلك.
- ترسل البحوث باسم مدير عام المجلة على البريد الإلكتروني التالي: studies@lcr-magazine.org
- يقدم الباحث موجزاً عن سيرته الذاتية يحتوي على رتبته الأكاديمية والمؤسسة البحثية أو الجامعية التي ينتمي إليها.

الهيئة العلمية

د/ناصر الفضلي	رئيس مركز البحوث والاستشارات	لندن
أ.د/الهاشمي مقراني	مدير مخبر جامعة الجزائر2	الجزائر
أ.د/رابح كشاد	المدرسة العليا للتجارة	الجزائر
أ.د/عبد الله قلي	مدير المدرسة العليا للاساتذة	الجزائر
د/ عبد الله الجميل	جامعة حائل	السعودية
د/ علا الزيات	جامعة المنوفية	مصر
د/ مها اليماني	جامعة طيبة	السعودية
د/ ابراهيم الشياب	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
د/ حلمي دريدش	جامعة التكوين المتواصل	الجزائر
د/زينب الجبوري	الجامعة المستنصرية	العراق
د.مهرة آل مالك	جامعة عجمان	الإمارات
د. سناء العصفور	استاذة علم الاجتماع	الكويت
د. محمد شرف هاشم	دكتوراه إعلام	اليمن
د.محمد حسين العنزي	كلية قطر	قطر

ثقافة المقاولة والبحث العلمي: واقع وأهمية الشراكة المجتمعية ص:6	الدكتور بدراوي سفيان الدكتورة بن مهرة ليندة لطيفة
التنشئة والسلوك الاجتماعي للأبناء ص:31	د/ لطيفة طبال
الأستاذ في ظلّ التدريس الحديث: ص:58	د. بلحسين مخلوف.
دور المثقف في بناء مشروع المجتمع ص:76	د.سعيدة بودودة
Le travail informel représentations et stratégies des acteurs sociaux à Alger p :93	TACHOUAFT Karima

افتتاحية

ها هي مجلة بحوث تخطو خطواتها نحو الاستمرارية، فبحلول شهر جوان 2016 تكون المجلة قد أطفأت شمعتها الثانية منذ تأسيسها، وقد حاول طاقم التحرير أن تتسم المجلة بالموضوعية قدر الإمكان ولذلك فإن هيئة التحرير تعتذر لكل السادة الباحثين الذين لم تُقبل بحوثهم للنشر، وذلك ليس لأنها لم تبلغ المستوى المطلوب، بل لأن بعضها لم يكن موضوعيا في الطرح ويمس بعض المؤسسات وقد يمس أشخاصا بعينهم، زِد على ذلك بعض النقائص المنهجية التي تشترط في كتابة مثل هذه البحوث .

لقد طلبنا من بعض الباحثين إجراء بعض التعديلات حتى يكون البحث صالحا للنشر ونحن بانتظار أن تصلنا هذه البحوث حتى يعاد تحكيمها ونشرها بعد الموافقة النهائية للسادة أعضاء اللجنة العلمية.

لقد لاحظ القارئ الكريم مدى تنوع البحوث التي احتوتها الأعداد السابقة، وها هو العدد الثامن يصدر ليحتوي على مجموعة من الابحاث التي تتناول شتى موضوعات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وإذ تخطو المجلة هذه الخطوات فإنها بانتظار مساهماتكم خدمة للتنمية ورفاهية الإنسان، وإثراء للمعرفة العلمية والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

مدير التحرير
أ.د أحمد براح

ثقافة المقاولة والبحث العلمي: واقع وأهمية الشراكة المجتمعية

الدكتور بدراوي سفيان
كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة العربي التبسي - تبسة - الجزائر

الدكتورة بن مهرة ليندة لطيفة
قسم العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية
المركز الجامعي عين تيموشنت - الجزائر

الملخص:

إن البحث عن الازدهار السوسيو-اقتصادي بالبلدان التي هي في طريق النمو، يمر بالضرورة عبر تعزيز ثقافة مقاولاتية والتي من دونها لا يمكن ترسيخ مناخ مناسب للاستثمار وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة ما تعلق بالتشغيل، نقول هذا في ظل سياق اقتصادي معولم حيث التنافسية على أشدها وحيث تزداد أهمية القطاع الخاص، وبما أن الجامعة ومختلف مؤسسات البحث العلمي ليست بمعزل عن الديناميكية السوسيو-اقتصادية للمجتمع، فإنه بالإضافة الى دورها التكويني والبحثي المعتاد، يتعين عليها أن تقيم جسور الالتقاء مع المقاولة، وبالتالي تشكل الجامعة قاطرة التنمية من خلال تثمين البحث العلمي وانفتاحه

على سوق العمل، بل أكثر من ذلك انفتاح المدرسة على المقاولة من خلال تنمية ثقافة المقاولة لدى الشباب من هنا تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من اجل خلق الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية والتكوين.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي الشراكة المجتمعية، ثقافة المقاولة.

Abstract:

The search for prosperity socioeconomic for the countries that are in the path of growth،necessarily passes through the promotion of a culture of entrepreneurship،without which it cannot consolidate a suitable climate for investment and solving social and economic problems،especially those related working،we say this in the nuance of the context of the economic globalized،where competitiveness is greatest and where the increasing importance of the private sector،including the university and various scientific research institutions are not in isolation from the dynamic socioeconomic of society،in addition to its role formative and research usual،they have to evaluate the bridges to meet with the entrepreneurship،and thus constitute a university locomotive development through evaluation of scientific research and its openness to the labor market ،but more than that the opening of the school on entrepreneurship through the development of a culture of entrepreneurship among young people from here lies the importance of the transfer of knowledge to the society in order to create wealth within entrepreneurship perspective of education and training.

***Keywords**: University, Scientific Research, Society Partnership, Entrepreneurial Culture.*

تمهيد:

لقد أصبح من الضروري تكامل المؤسسات البحثية والمقاولة قصد تحقيق التنمية وإنتاج رؤية واقعية لطبيعة العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث والتطوير ومحيطها السوسيو اقتصادي، وإعادة صياغة المهام وترتيب الأدوار والمسؤوليات، حيث أن الإشكالات الاقتصادية لا حل لها إلا بالابتكار العلمي وإبداع مقاربات مجالية تراعى فيها العوامل السوسيو ثقافية والاجتماعية والاقتصادية في ظل التصورات الكلية للعولمة.

إن الهدف من المقاربة التفاعلية لثقافة المقاولة وثقافة البحث العلمي الجامعي ضمن إشكالية علاقة الجامعة ومؤسسات البحث والتطوير بالمحيط، هو إنتاج قراءة علمية لمشكلات البحث العلمي وأزمات التدبير المقاولاتي ومحاولة معرفة كيفية تفعيلها، فالقراءة العلمية التفاعلية تكشف ضرورة التحليل الاستراتيجي الذي يتطلب الحرية والفاعلية، الشراكة والتمويل، نقول هذا في ظل معانات البحث العلمي بالدول العربية من ضعف مشاركة القطاع الخاص، وندرة الكفاءات ذات الخبرة التطبيقية فيما يتعلق بالربط بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية، وإهمال ترتيب أولويات التفاعل المثمر بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية وانخفاض معدلات الإنفاق على البحث العلمي، لاسيما البحث التطبيقي، الأمر الذي يتطلب زيادة فعالية

الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، لأن إشكالية التشغيل من هذا المنظور مرتبطة برهان البحث العلمي والتطوير من جهة وتعقد آليات الإنتاج والاستهلاك من جهة أخرى، هذا في ظل اقتصاد لا يعترف إلا بالمعرفة بالدرجة الأولى.

من كل هذا، ما هي العلاقة بين البحث العلمي وثقافة المقاولة؟ وما أهمية الشراكة المفترضة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مع المحيط السوسيو اقتصادي؟.

أولا: البحث العلمي والشراكة المجتمعية:

إن البحث العلمي يرتبط ارتباطا وثيقا بتفوق وريادة الدول، فلقد أصبح التحكم في المعرفة يعني التحكم في الاقتصاد وبالتالي التحكم في شؤون العالم، لذلك نجد أن الدول الواعية بهذه المعادلة تعتمد استثمارات ضخمة (مالية، تقنية وبشرية) في البحث العلم [1]

باعتبار أن هذا الأخير يعد خيارا استراتيجيا لمجابهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية المعاصرة، حتى أن البحث العلمي وحجم الاستثمار فيه أصبح من أهم المعايير لقياس مدى ديناميكية الدول وتنميتها وكذلك قدراتها على التطور والتجديد وتجاوز مختلف الأزمات.

إن العولمة وما أحدثته على المستوى السوسيو حضاري العام، أدت إلى تحول وانقلاب كبير في فضاء المسرح الدولي عامة خاصة في مجال التعليم

والبحث العلمي، فلقد فرض التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي إعادة النظر في الفكرة الكلاسيكية القائمة على أن الجامعة تقوم بتكوين الأطر للدولة والمجتمع، وبرزت فكرة الجامعة القائمة على ربطها بمحيطها السوسيو-اقتصادي، وبالتالي نتحدث عن مجموعة من إصلاحات التي مست النظم التعليمية بصفة عامة والجامعة ومؤسسات البحث العلمي بصفة خاصة في مختلف الأقطار بما فيها الوطن العربي والتي أعادت النظر في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية من خلال جعلها مواكبة لمطالب وحاجات ثقافة السوق وإكراهاته وتقلباته[2]، فتنام بفعل هذا التوجه خطاب الانفتاح التبادلي بين التربية، التعليم والبحث العلمي وبين مجالات ومؤسسات العالم الخارجي، ومن الأسباب التي جعلت التعليم والبحث العلمي يحظيان بالرعاية والدعم، هو أن المجتمع يسعى بهذا الدعم إلى مواجهة عدد من احتياجاته الأساسية وطموحاته المادية والمعرفية والثقافية[3]، على رأسها الشغل والأمن والاستقرار الوظيفي والاجتماعي عموما.

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن للاستثمار الخاص في البحث العلمي عائد مؤكد[4] ، ذلك لارتباطه بعالم الأعمال بالدرجة الأولى وهذا يفسر الاهتمام المتنامي للشركات والمؤسسات العالمية بإقامة شراكات جدية مع قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال عملية التمويل، وعليه يظهر أن البحث العلمي هو أساس التنمية، وهو استثمار ناجح

ومربح، وأن الشراكة بين رأس المال والعقل البشري تعد الخطوة الأولى لتوطين التقنية[5].

أما الوضع في العالم العربي، يكشف عن وجود فجوة واسعة بين البحث العلمي والمجتمع، وضعف الشراكة بينهما في ظل غياب سياسة واضحة للبحث العلمي، وضعف تمويل الأبحاث بالقدر الكافي، وندرة ما يسمّى بصناعة المعلومات، وغياب مراكز الاتصال والتنسيق بين مراكز ومؤسسات البحث العلمي، إضافة إلى قلة وجود قنوات اتصال ثابتة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين كل من شركات القطاع الخاص والمراكز البحثية، إلى جانب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الإمكانات المتاحة لدى مراكز البحوث لخدمة منشآت القطاع الخاص في مجال البحث العلمي، ومحدودية شراكة القطاع الخاص مع مراكز البحث العلمي، إضافة إلى غياب آليات لتسويق البحوث، أو هيئات متخصصة في تسويقها ونقلها من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنتاج والعائد كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وكلها أسباب تبرر ضعف الشراكة بين القطاع الخاص والبحث العلمي، وكذلك ضعف اهتمام الإدارة في المنشآت الاقتصادية بنشاط البحث العلمي، وغياب الفكر العلمي بالأساس عن ذهن رجالات القطاع الخاص.

إن صورة الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية وقطاعات الأعمال لم تكن في مستوى المطلوب، حيث ظلت

الجامعات العربية حبيسة دورها التقليدي المتمثل في التدريس مع محدودية اهتمامها بالبحث التطبيقي والتكنولوجي[6]، والذي يضمن الشراكة المجتمعية مع القطاعات الإنتاجية المختلفة ويعزز مكانتها في المجتمع، وقد ساعد ذلك في استمرار ضعف دور الجامعات ومراكز البحث بها كوسيط مباشر بين البحث التطبيقي والقطاعات الإنتاجية رغم مسعاها الدائم نحو خلق صورة شراكة[7] لكن ارتبط ذلك -خاصة في الدول النفطية- بقطاع الإنتاج النفطي بدرجة أكبر لما يوفره هذا القطاع من دعم مالي، ورغم ظهور بوادر الشراكة في بعض الدول العربية: كمصر والأردن، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والكويت، وتونس، والمغرب، إلا أن إسهام القطاع الخاص في أنشطة البحث العلمي والتطوير ظل محدودا.

ثانيا: أحد أوجه الشراكة: حاضنات الأعمال

الحاضنات هي إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة سواء المتخصصة في البحث والتطوير أو الإنتاجية أو الخدمية، وتكون هذه الرعاية والدعم في مدة زمنية محددة (أقل من سنتين في الغالب)، فالغرض من هذا الكيان القانوني هو تخفيف المخاطر المعتادة وتوفير فرص أكبر للنجاح[8]، ويعرف نبيل محمد شلبي حاضنات الأعمال بأنها "منظومة متكاملة تعتبر

كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى حضانة تضمه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيا بعد ذلك حتى يكون قويا قادرا على النماء ومؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح"[9].

من كل هذا نفهم أن الحاضنات عبارة عن وسيلة تساعد الشركات الحديثة على البقاء والنمو خلال فترة الإقلاع حيث تمد لها يد العون في مواضيع الإدارة وتوفير مدخل إلى التمويل إضافة إلى الدعم الفني.

من جهة أخرى، تؤكد العديد من الدراسات أن الكثير من المنشآت الصغيرة في الدول المتقدمة والدول التي نما اقتصادها بنسب عالية - خلال العقود الثلاثة الماضية - نجحت بدرجات أعلى وبتسارع أكثر من مثيلاتها في الدول الأخرى لاحتوائها على حاضنات أعمال وفرت لهذه المنشآت ولأصحابها الرعاية وقدمت لهم مجموعة من الخدمات ضمن بيئة مهيأة لهذا الغرض[10] إن أهمية حاضنات الأعمال تكمن أكثر في كونها تقوم بتوفير العديد من الخدمات المختلفة للمنشآت المنتسبة لها، مثل القيام بتقديم خدمات التدريب والتكوين كتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال أو الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات واستخداماتها المختلفة، ففي الحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث يمكن الاستعانة باللأكاديميين والباحثين والطلاب في تقديم بعض الخدمات عن طريق الإعارة أو بتقديم الاستشارات أو بالمشاركة في الأبحاث

وحتى خدمات التسويق، فمثلا الحاضنات التقنية توفر المرافق الأساسية من المختبرات والمعامل والتجهيزات والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات، كما تقوم بعض الحاضنات التقنية الصغيرة بتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث وهيئات نقل التقنية، ويتم توفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة للحاضنات التقنية الموجودة في المناطق التقنية من قبل هذه المناطق نفسها أو بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها.

أما بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات خاصة التقنية منها، فهي تعنى بالتقنية ونشرها وتطوير المنشآت المتخصصة فيها وتشجيع ومساعدة الباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث ليصبحوا رواد أعمال من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات وتوفير الاستشارات والخدمات الأخرى اللازمة فمثلا التجربة البريطانية في الحاضنات المرتبطة بالجامعة أعطت الانطلاقة لأكثر من 300 شركة من داخل أسوارها بين سنتي 2000 و2010 و 40% من شركات التقنيات البيولوجية في بورصة لندن هي من خلق خريجي جامعة كامبردج.

ثالثا: الجامعة، البحث العلمي والمقاولة:

إن البحث عن الازدهار السوسيو-اقتصادي بالبلدان التي هي في طريق النمو، يمر بالضرورة عبر تعزيز ثقافة مقاولاتية والتي من دونها لا يمكن ترسيخ مناخ مناسب للاستثمار وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية خاصة ما تعلق بالتشغيل، نقول هذا في ظل سياق اقتصادي معولم حيث التنافسية على أشدها وحيث تزداد أهمية القطاع الخاص.

إن الجامعة ومختلف مؤسسات البحث العلمي ليست بمعزل عن الديناميكية السوسيو-اقتصادية للمجتمع، فبالإضافة إلى دورها التكويني والبحثي المعتاد يتعين عليها أن تقيم جسور الالتقاء مع المقاولة، وبالتالي تشكل الجامعة قاطرة التنمية من خلال تثمين البحث العلمي وانفتاحه على سوق العمل، بل أكثر من ذلك انفتاح المدرسة على المقاولة من خلال تنمية ثقافة المقاولة لدى الشباب[11] ، من هنا تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من اجل خلق الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية والتكوين[12] .

يتم الكلام عن البحث العلمي وثقافة المقاولة من خلال مقاربة علاقة البحث العلمي بالمجتمع من مدخل المحيط الاقتصادي والاجتماعي وضرورة وعيه لجعل الجامعة الحاملة الأساس لتطور المقاولة وإرساء مرتكزات التنمية في جميع القطاعات المحققة لنقلات متقدمة صناعية وتكنولوجية ومعرفية، هذا الوعي الضروري من شأنه جعل المقاولة

تتمظهر في ثوبها كوحدة اقتصادية ومشروع استثماري وآلية اجتماعية إدماجية لخريجي مؤسسات التعليمية في سوق العمل.

أ- لماذا ترسيخ ثقافة المقاولة؟

تعد المقاولة مكان يبرز فيه سلوك فردي مرتبط بالأعمال، أي حالة ذهنية أو ما يسمى بروح المقاولة عندما يتعلق الأمر بالشخص، وثقافة المقاولة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة، هذا يعني مجموعة القيم كالمبادرة، الأخذ بالأخطار، الإبداع وكل ما تعلق بإنجاز الأهداف، هذا يحيل أيضا إلى بعض المواقف والاتجاهات مثل: المسؤولية والرغبة في التغيير، كما يعد السلوك المقاولاتي أو الفعل المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول، فخلق المؤسسة يتطلب شخص (أو أشخاص) لهم رد فعل إيجابي اتجاه الأخطار وقبول لها وتوجه نحو الفرص وكذلك قدرات على المبادرة وعلى حل المشاكل...الخ.

كذلك فيما يخص مفهوم المقاولة، فإنه اليوم يوظف للدلالة على أعمال أشخاص وأفراد في ميادين أخرى غير الأعمال، مثل الميادين العلمية، الثقافية والفنية...الخ، فمثلا الباحث الذي يملك روح مقاولاتية ليس بالضرورة شخص يسعى لخلق مؤسسة جديدة، لكنه شخص يأخذ بالمخاطر ويبرهن على مبادراته في عمله أو داخل مخبره مثلا[13]

لقد اعتبر المقاول بالخصوص مركز مختلف التحاليل نظرا لتعدد معانيه ولما أحدثه المفهوم من نقاش[14]، فالكثير من الباحثين أعتبر المقاولة كحقل

للمقاول، فحتى على مستوى الأطروحات الكلاسيكية للمقاولة اعتبر المقاول محرك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهو مفتاح العقدة و الفاعل الرئيسي فيها[15].

في ظل التغيرات التي شملت الجانب الاجتماعي والتكنولوجي يتعمق رائد الرأسمالية الحديثة SHUMPETER في تحديد طبيعة المقاول، فهو يتحدث عن المقاول المبدع L'innovateur في ظل ديناميكية النظام الرأسمالي، فأطروحته تمركزت حول التساؤل الرئيسي: ما هو محرك الديناميكية الرأسمالية؟ وما هي العوامل التي جعلت الرأسمالية في حركة؟، إنه المقاول المبدع الذي جعل الاقتصاد ينتقل من حالة ثبات إلى حالة ديناميكية[16]، ذلك من خلال المنتجات والخدمات الجديدة التي هي نتاج خلق للمؤسسات والأنشطة الجديدة التي هي عملية مرتبطة بالإبداع[17].

يمكن أن نعتبر المقاول الفاعل الرئيسي في الديناميكية المقاولاتية في مختلف مراحلها فهو شخص حرض خياله شعوره بالحاجة، ليبدع أفكارا قادته لأخذ زمام المبادرة بالبحث عن الجديد على مستوى إنتاج العالم المبتكر والمخترع، استعان بعناصر المحيط من مال، مواد، أشياء وأفراد لتجسيد فكرته التجديدية، عمليا هو مالك ومنظم ومسير مشروعه، يتحمل شخصيا نتائج قراراته، كما أن مكافئته هي الربح الذي يتحصل عليه مقابل خوضه للمخاطر المتعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه، محيط لا يمكنه التنبؤ بكل عناصره بالدقة التي تخلق الطمأنينة ومنه اليقين لدى هذا المقاول.[18]

إن الاشتغال حول مفهوم ثقافة المقاولة هو مسلك علمي يفرض منطقيا تفاعلية البحث الجامعي مع تطورات محيطها المعقد في التكوين والممارسة، فالحديث عن ثقافة المقاولة من الناحية السوسيو أنتروبولوجية ليس المراد به الحديث عن ثقافة المجتمع في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وإن كان ضروريا [19] ، بل القصد الأول هو ثقافة المقاولة كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد به، فثقافة المقاولة مجموع من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار، من هنا تبرز أهمية المقاولة والعمل المستقل في خلق مناصب شغل وفي تمويل المجتمع بالمنتوجات والخدمات التي تقدمها، كما أن المقاولة لدى الشباب خاصة تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار وحلول ووسائل عمل جديدة، بهذا المعنى فهي تحيل إلى تلك القدرات والصفات العملية التي يتبناها الشاب مثل المبادرة، الإبداع والخلق في وسط عمل مستقل، وعليه فان تشجيع المقاولة يهدف الى تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولة، وبالتالي امتلاك ثقافة

مقاولاتية، هذا ما يؤدي إلى ترسيخ فكرة أن هذه الأخيرة هي طريق لمسار مهني مستدام.

بـ البحث العلمي وثقافة المقاولة...الحلقة المفقودة:

يتجه الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد وحتى بعض الباحثين والذين يملكون مواهب في مجال تخصصهم وبحثهم إلى العمل في مؤسسات قد تكون كبرى ولكن في ميادين في بعض الأحيان بعيدة عن مجال خبرتهم وبحثهم وحتى بالرغم من كفاءتهم وامتيازهم، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى خلق قيمة مضافة مستديمة كتلك الممكنة في ميادينهم وأبحاثهم الخالصة، وبالتالي فالملاحظ في واقعنا العربي هو أن المسارات العلمية غير مُثَمنة في ظل بيئة مليئة بالتحديات العلمية والتقنية والتي لا يمكن مواجهتها إلا من خلال الإبداع والتجديد التكنولوجي.

فنحن نتساءل لماذا يفضل الطلبة والباحثين اللامعين والمواهب، إكمال دراساتهم وأبحاثهم في الدول الغربية خاصة الو م أ؟ ببساطة لأنهم ذهبوا للبحث عن بيداغوجية حقيقية تشجع الابداع والتجديد الغائب عن التعليم والتكوين المجرد الذي اكتسبوه في بلادنا، ولماذا يبقون هناك؟ لأنها بيداغوجية تجريبية مرتبطة بمستوى علمي متميز موافق لتطلعاتهم وطموحاتهم في صناعة مسار أكاديمي-مهني دائم.

إن الحلقة الغائبة عن مؤسساتنا العلمية البحثية وفي مشاريعنا المجتمعية هي المسار المترابط والمتناغم ما بين الجامعة-البحث العلمي-الاختراع-الابداع وروح المقاولة (خلق وإنشاء المؤسسات) أي القيمة المضافة الحقيقية لهذا المسار، فعلى سبيل المثال طلبة الدكتوراه في النظام التعليمي الانجلو–ساكسوني المسمى بنظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) لديهم ما يسمى بفرصة التتابع: بحث، تدريس، خلق منتوج وبالتالي خلق مقاولة بما تعنيه من فتح لسوق جديدة، مناصب عمل وتوسيع دائرة الاستهلاك، كل هذا ضمن مسار أكاديمي يحتل فيه التحسيس والمتابعة وخلق روح المقاولة الأهمية الكبرى.

إن المسألة في موضوع علاقة الجامعة ومؤسسات البحث بالمقاولة عموما ليست مجرد علاقة تكوين/عمل، وإنما تكوين، بحث وروح مقاولة وابتكار، لكن أين تظهر هذه العملية؟، الجواب هو من خلال ما يسمى بالابتكار بالقطيعة Innovation de rupture، أي كيف لك أن تكون السيد والأحسن في ميدانك وتحقق الانطلاقة الحقيقية STARTUP.

وتبقى إشكالية غياب وضعف الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وعالم الأعمال عموما في الوطن العربي راجعة إلى سياسة المفتاح في اليد من خلال العقود الاجنبية والتي لا تحمل في طياتها نقلا للتكنولوجيا، أي كما مثل ذلك أنطوان زحلان بغياب العلم عن التفاوض في المشاريع، بالإضافة الى ضعف التمويل وهيمنة التمويل

الحكومي الذي يتجاوز 80 بالمئة مقابل أقل من 10 بالمئة للقطاع الخاص، والذي نراه في دول صناعية يتراوح بين 50 و75 بالمئة.

ج. عناصر تنمية ثقافة المقاولة:

من خلال تحليلنا لعلاقة الجامعة والبحث بالمقاولة توصلنا إلى المحاور الأساسية لتطوير ثقافة مقاولاتية وهي التحسيس والعمل على التأكيد على أهمية المقاولة من خلال التكوين في المقاولاتية (البرامج التدريسية، المسالك المهنية والأكاديمية والورشات التدريبية...الخ)، هذا لأجل تشجيع الاهتمام بالمقاولة الذي يعتبر العنصر الأساسي في الثقافة المقاولاتية، يأتي بعدها التثمين، أي تشجيع السلوكات والممارسات المقاولاتية، من خلال تبني ودعم مختلف الأفكار وتحضيرها وإخراجها في شكل مشاريع، ثم تأتي النقطة الأساسية في هذه العلاقة هي انفتاح الجامعة على بيئة خلق وإنشاء المؤسسات والهدف من ذلك هو الانتقال من الفكرة والمشروع إلى الفعل والتنفيذ واستقطاب الدعم، وعليه يظهر أن العلاقة بين الجامعة ومؤسسات البحث بثقافة المقاولة تتمحور من خلال ثلاثية التحسيس، التكوين، الدعم والمتابعة، فمن خلال هذه المحاور نحن نتحدث عن تنشئة مقاولاتية من رحم المؤسسة الجامعية والبحثية، فالمقاول من خلال هذا المنظور سيمتلك رأسمال اجتماعي يتمفصل من ثلاثة أقطاب أساسية: المعرفي، العلائقي والقطب المالي.

الخاتمة:

لقد هدفنا من خلال هذا العمل المتواضع إلى بحث العلاقة بين البحث العلمي وثقافة المقاولة من خلال مقاربة علمية بين مجال البحث العلمي وبين مجال ثقافة المقاولة المنتمية لممارسة الفاعلين في المحيط السوسيو-اقتصادي من جهة ومأسسة العلاقة بين البحث العلمي ومؤسسات المحيط السوسيو اقتصادي بما يسمح بتطوير الثقافة المقاولاتية لدى الباحثين وخريجي الجامعات من جهة أخرى، فالفكرة الأساسية هي أن تحسيس الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مختلف الميادين هو مدخل أساسي لتطوير المنظومة الجديدة للمسالك الأكاديمية والمهنية وذلك بمواكبة التقدم العلمي والاقتصادي، حيث أن ربط العلاقات بين مؤسسات البحث العلمي وعدد من الهيئات والمؤسسات المهنية يضمن التواصل بين مخابر البحث ووحداته ومراكزه من جهة، والمحيط الاقتصادي من جهة أخرى وذلك لسد الفراغ والانفصال بين ما ينتج على مستوى الجامعة وانشغالات المؤسسات المحيطة بالمنشآت الجامعية، كما أن دفع مؤسسات البحث العلمي إلى مواكبة نشاط البحث التطويري ومرافقة مبادرات تثمين نتائجه وتطويرها، يمكن الأسرة العلمية من الاستفادة من الخبرة المتراكمة للهيئات والمؤسسات المهنية في مجال التكوين والتحويل التكنولوجي والاستثمار في الابتكار، وفي الأخير نختم هذه المساهمة بمجموعة من التوصيات:

- **إدراج مادة المقاولاتية ضمن المناهج والبرامج التدريسية** بداية من المستويات الدنيا وذلك لأجل خلق روح المبادرة لدى الشباب وغرس دافعية التوجه المقاولاتي[20] فيهم ليجعل منهم حاملي مشاريع وحاملي ثقافة المبادرة، الإبداع والتجديد، هذا ضمن ثلاثية الايماجينيرنغ Emagenering أو تكامل العناصر الثلاث: الاختراع، الإبداع والتجديد، وروح المقاولة، فالتربية الفعالة المتعلقة بالمقاولة لدى الشباب، تحضر هؤلاء ليصبحوا مسؤولين قادرين على أن يكونوا مقاولين ويساهمون في التنمية الاقتصادية المستدامة وحتى نخرج من حلقة خريج طالب للشغل، إلى خريج صاحب مشروع وعارض لفرص التشغيل.
- **خلق ثقافة مقاولاتية لدى الطالب، الاستاذ والباحث وتوجيه الابحاث وفق نظرة تطبيقية** Applicative فتصبح الجامعة حاضنة للأعمال (المقاولة) ويصبح الباحث رائدا للأعمال، أي أن الثقافة العلمية تتجه من معرفة المعرفة إلى معرفة التجريبية، وهكذا نصنع في نفس الوقت ثقافة اقتصادية قائمة على أساس الأفكار الإبداعية والتجديدية يحملها المقاولون والهدف من كل هذه التوفيقة هو خلق منتوجات جديدة وبالتالي مناصب شغل جديدة يكون فيها الفرد هو الفاعل الاساس والمسؤول عن مساره.
- **إعادة بناء منظومة التكوين الجامعي وذلك من أجل توجيه الطلبة نحو تكوين يتلاءم مع ميولاتهم وقدراتهم** ويتيح لهم إمكانيات واسعة

للانفتاح على سوق الشغل، وتسمح للطالب الباحث بنسج علاقات التواصل بين مختبرات وفرق البحث داخل المؤسسة البحثية أو الجامعية وخارجها ومع المحيط السوسيو اقتصادي، والهدف من هذا كله هو سد الفراغ والانفصال الموجود بين ما ينتج على مستوى الجامعة وانشغالات المحيط السوسيو اقتصادي.

- **إعادة التوازن بين المعرفة والتجربة**، ففي هذا الصدد تضرب المثال بتجربة اقترحها معهد مونتان[21] ، في أوربا السنوات القليلة الماضية مفادها إنشاء مراكز علمية تجريبية من خلال تجهيزات وبُنا مخبرية ومنح حرية كبيرة لدخولها من قبل الطلبة الذين بإمكانهم العمل فيها والتحضير لمشاريعهم البحثية، حيث تصبح هذه المخابر حاضنات حقيقية لمختلف أفكارهم ومشاريعهم التي ستحقق الاقلاعة الحقيقية STARTUP.

- **تشجيع التبادل والشراكة بين الجامعة ومؤسسات البحث والتطوير مع المؤسسات الكبرى** لأجل إعطاء الفرصة للباحثين والعلماء والمهندسين لتجسيد مشاريعهم وأفكارهم ضمن مناخ مقاولاتي، حيث تصبح ثقافة المقاولة هي جزء مندمج ضمن ثقافتهم العلمية، وفي هذا الصدد نذكر كمثال شركة **AMGEM** الأمريكية التي أسسها ثلاثة باحثين عام 1980 وأصبحت اليوم تضم 18ألف متعاون ورقم أعمالها يتجاوز 14 مليار دولار.

- **تشجيع وجذب التمويل من القطاع الخاص** لأنه معروف عن قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية أنها تعاني من ضعف التمويل والإنفاق عليها من إجمالي الدخل القومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى هيمنة التمويل الحكومي وغياب التمويل من القطاعات الأخرى غير الحكومية خاصة القطاع الخاص، وبالتالي فإنه بات من الضروري استقطاب القطاعات غير الحكومية لتمويل مشاريع البحث والتطوير وذلك يتم من خلال خلق جو من الثقة بين المؤسسات المجتمعية والمؤسسات الجامعية ومراكز ومخابر البحث فيها.

- **إعادة النظر في الرأسمال البشري المكون لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي** ذلك أن مشكلة الانتاجية العلمية في الوطن العربي تعبر بوضوح عن أزمة "تسيير موارد بشرية"، فلقد أظهرت إحدى الدراسات أن معدل ما ينشر من بحوث في الوطن العربي لا يتجاوز 15الف بحثا لما كان أعضاء الهيئة التدريسية حوالي 55ألف وبالتالي معدل إنتاجية لا يتجاوز 0.3% [22]، زد على ذلك النزيف الذي تعاني منه الدول العربية أو ما يسمى بهجرة الأدمغة، وعليه يجب إعادة النظر في كل ما تعلق بتسيير الموارد البشرية في التعليم العالي والبحث العلمي.

- **تبني استراتيجيات جدية لتسويق الأبحاث العلمية ونتائجها وهذا دائما ضمن علاقة التمويل وتحويل النتائج إلى مشاريع اقتصادية وتنموية.**

- **إعطاء المزيد من الحريات الأكاديمية والاستقلالية الجامعية** سواء للمؤسسات أو للأفراد الفاعلين ودعم وحماية وترقية هذه القيم[23] حتى تصبح عناصر مهمة لتحقيق مهمة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات لكن هذا ضمن أطار لا يتنافى مع مقومات الهوية الوطنية والأمن القومي.

- **دعم وتشجيع حاضنات الأعمال العامة والمتخصصة وخاصة التقنية منها** التي تعنى بالتقنية ونشرها وتطوير المنشآت المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة الباحثين والأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث ليصبحوا رواد أعمال من خلال تدريبهم وتزويدهم بالمهارات وتوفير الاستشارات والخدمات الأخرى اللازمة.

- **البحث عن حلول للمشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الحاضر والمستقبل تتطلب من الجهات الحكومية تحويل اتجاه الطلب نحو المؤسسات البحثية المحلية.**

الهوامش:

01- CLERGEAU (c) et SCHIEB-BIENFAIT : « **Université et entrepreneuriat: comment créer une cellule ressources dédiée à l'entrepreneuriat ?** » revue Gérer et Comprendre،n°79،mars 2005،France،pp16-31.

02- BELHAJ (A) et HADDIYA (H) –coordination- « **Psychologie et monde de travail** »،Publication de la faculté des lettre et sciences humaines،séries : colloques et séminaires n°142،Rabat،2007،pp05-11.

03- جون بيتر ديكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، تر: شعبة الترجمة باليونيسكو، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص17.

04- Centre for Youth Entrepreneurship Education،www.entr-ed.org/criteria.html.

05- شعبان، **البحث العلمي التطبيقي من خلال شـــراكة رأس المال والعـــقل البشري الخطوة الأولى لتوطـــين التـــقـــنية**، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم و البحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد، 24–27 فبراير ، 2008، ص615./

SIUNE et al،**Societal Issues،Priorities of scientific research in societal issues in FP7**،Dansk Center for Forsknings analyse،December 2004،p03.

06- الزبيدي حمزة محمود، **تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي**، مؤتمر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، السعودية، 2008، ص712.

07-- من مظاهر الاهتمام العربي بموضوع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، إعداد وتنفيذ العديد من المؤتمرات العلمية العربية، طرحت كثير من المقترحات لتشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، **كالمؤتمر الهندسي السعودي الرابع** المنعقد سنة 1996م، **ومؤتمر البحث العلمي بالإسكندرية** 2001م، **ومؤتمر جامعة الملك سعود "الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير"**2005م، **ومؤتمر آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي المنعقد في دمشق** 2007م، وغيرها من المؤتمرات والندوات العلمية، وقد أجمعت هذه الفعاليات على ضرورة مساهمة القطاع الخاص وأهميته في تمويل البحث العلمي والتطوير.

08- عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي، "حاضنات الأعمال أداة فعالة للنمو الاقتصادي توفر البيئة اللازمة لرعاية ونجاح المنشآت الصغيرة وأصحابها من رواد الاعمال"، **جريدة الوطن**، العدد 884، مارس 2003.

09- نبيل محمد شلبي، **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية**، ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض،8-9/10/2002.

10- محمد بن بوزيان والطاهر زياني، **دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤتمر الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006.

11- FAYOLLE (A) : «**Instiller l'esprit d'entreprendre dans les grandes entreprises et les organisations** »،Gérer et comprendre ، n°72،France،juin 2003.

12- مصطفى محسن، **التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للفقد والاستشراف**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط1، 2005، ص ص 19-54.

13- MORAEU (R): "**L'émergence organisationnelle: le cas des entreprise de nouvelle technologie**"،Thèse de Doctorat en sociologie،faculté des lettres et des sciences humaines،France،2004،p60.

14- MARCHESNAY (M)،**Management stratégique**،Eyrolles Université،Paris،1995،p 153.

15- BRUNO (A) (S/D): **Introduction aux débat économique et sociaux contemporain**،collection: Transversale،Edition Ellipses،Paris،2004،p 125.

16_ BRUNO (A)،Op cit،p123.

17- OCDE،**Encourager les jeunes à entreprendre : les défis politiques**،Le Programme LEED (Création d'emplois et développement économique au niveau local)،Paris،2001،p09.

18- (مراح حياة : " إشكالية المقاول الجزائري الجديد" الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية، عدد03، جانفي 2010، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات العلمية، الجزائر، ص 34.

19- إن مصادر ثقافة المقاولة متعددة لارتباطها ببنية اجتماعية وسياق تاريخي معين لكن كما يمكن تحديد أهمية تأثير الثقافة الوطنية وثقافة الشخصية المؤسسة والثقافة العلمية للفاعلين بها في تشكيل ثقافة المقاولة ويمكن أيضا الإشارة إلى تأثيرات ثقافية عالمية يقتضيها سياق العولمة.

20- MOREAU (R)،RAVELEAU (B)**: «Les trajectoires de l'intention entrepreneuriale»**، Revue Internationale PME،vol.19 ،n°2، 2006،p106.

21- GEISS (R) et VRINAT (M) : « **Université،recherche : une fondation européenne pour rattraper le retard** »،institut montaigne،Briefing paper،avril 2006،Paris،France،p06.

22- مكتب التربية لدول الخليج العربي: **"واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وقائع ندوة تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي**، مكتب التربية، الرياض، 1990، ص92.

23- CEPES/UNESCO،**Actes de la conférence internationale sur les** libertés académiques et l'autonomie universitaire، Bucarest، 1992،p05.

التنشئة والسلوك الاجتماعي للأبناء

د/ لطيفة طبال
أستاذة محاضرة أ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة البليدة2 لونيسي علي الجزائر

ملخص :

تعتبر الأسرة وسيطا ضروريا في تربية الطفل وتلقينه القيم الاجتماعية وإكسابه أنماط وسلوكات مقبولة من طرف المجتمع، وفي هذا الإطار" يولي علماء الاجتماع اهتماما متزايدا بالأسرة والدور الذي تلعبه بالنسبة للحدث الذي ينحدر منها، وعليه كشفت كثير من الدراسات أن أهم مؤسسة وأخطرها على الإطلاق هي الأسرة، وعليه نحاول في هذا المقال الكشف عن أهم العوامل المشجعة للانحراف الأبناء في الوسط الأسري .

Abstract:

It is generally agreed that family is a necessary mediator in the child's education that teaches him social values،and improves behaviours accepted by society. In this sense،sociologists give more

importance to family especially for its core role towards the delinquent. Many studies proved that the most important institution of all is the family. For that reason،we attempt in this article to shed light on the different factors lead to delinquency among family context.

Résumé

La famille est le médiateur le plus important dans l'éducation de l'enfant quelle 'enseigne les valeurs sociales et améliore les comportements acceptables pour la société،dans ce contexte،«les sociologues donnent un intérêt aux rôles qu'elle joue pour le délinquant،et donc la plupart des études ont révélé que l'institution la plus importante de tous est la famille،par conséquent،dans cet article nous essayons de détecter les facteurs les plus encourageants pour la deviance des enfants dans le milieu familial .

تمهيد

تعد الأسرة أقرب وحدة اجتماعية مصغرة بالنسبة للفرد تحمل بداخلها جملة من الأعراف والقيم والمعايير تتحدد بموجبها هوية الأفراد الذين يتفاعلون معها في شكل وظائف وأدوار ومراكز معينة، وهذا التفاعل يأتي من خلال ارتباط الفرد ببيئته الاجتماعية والتأثر بها فتمنحه هذه البيئة النماذج السلوكية التي يتبعها في حياته وبذلك تعكس مكونات المجتمع الكبير، ومن هنا فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تتدخل في تحديد الاتجاه الذي سوف يسير عليه الفرد وهذا يقودنا للقول بأنّ البيئة الأسرية تعد مجالا واسعا يشمل كل أنواع العوامل الوجدانية والاجتماعية وكذا الاقتصادية التي بموجبها تتميز الأنماط السلوكية للأفراد.

وفيها يترعرع الطفل ويفتح عينيه في أحضانها حتى يشب ويستطيع الاعتماد على نفسه بعدها يلتحق بالمؤسسة الثانية وهي المدرسة المكملة للمنزل، وتتشكل شخصية الطفل خلال الخمس السنوات الأولى أي في الأسرة لذا كان من الضروري أن تلم الأسرة بالأساليب التربوية الصحية التي تنمي شخصية الطفل وتجعل منه شابا واثقا من نفسه صاحب شخصية قوية ومتكيفة وفاعلة في المجتمع.

وإنّ التغير الاجتماعي الذي عرفه ويعرفه المجتمع الجزائري كان له تأثير كبير على الأسرة الجزائرية فالحضور الجسدي للوالدين قد لا يضمن استقرار العائلة حيث أنّ العيش مع الوالدين بسلوكات سيئة قد يكون أكثر تأثيرا من العائلة المتصدعة، فالطفل يتعلم سلوكه من خلال طريقة تربية ومراقبة آبائه له، وبصفة عامة من خلال تقليده لسلوكهم وسلوك كل أفراد عائلته، فإذا لم تقم الأسرة بهذا الدور كما ينبغي فالطفل يمكن أن يواجه مشاكل في تنمية سلوك صحي، قد تؤدي إلى انحرافه في المجتمع.

وتتكون الأساليب غير السوية والخاطئة في تربية الطفل إما لجهل الوالدين لتلك الطرق أو لإتباع أسلوب الآباء والأمهات والجدات أو لحرمان الأب أو الأم من اتجاه معين فالأب عندما ينحرم من الحنان في صغره تراه يغدق على طفله بهذه العاطفة أو العكس بعض الآباء يريد أن يطبق نفس الأسلوب المتبع في تربية والده له على ابنه وكذلك الحال بالنسبة للأم، ومن هنا فالتربية والمتابعة الأسرية غير السوية التي تعتمد عليها

الأسرة والتي تقوم على الإفراط في التدليل أو الإفراط في القسوة كأساليب للتربية والمتابعة الوالدية داخل وخارج البيئة الأسرية وبالإضافة إلى هذه الأساليب تمنح الأسرة لأفرادها قواعد سلوكية لا تتفق في معظمها مع خصوصية المجتمع الجزائري الذي تنتمي إليه فهذه التربية تتصارع وتتعارض مع الأهداف الاجتماعية التي تعكس درجة ارتباط الآباء والأمهات بأبنائهم والتي تتجسد بمحاولة توجيه السلوك الفردي نحو اتجاه معين أو غياب التوجيه كلية، ومن هنا يتضح لنا بأنّ هذه التربية والمتابعة الأسرية لا تستطيع تحقيق الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وتقاليده مما يدفع بأفرادها للجوء إلى السلوك المتسم بالعدوانية كمحاولة للانتقام من بيئته الأسرية من جهة وأيضا كمحاولة لإفراغ كبت داخلي يعاني منه بالنظر للظروف الأسرية التي عاشها منذ الطفولة.

ولذلك فان ما تتركه الأسرة في نفس الفرد وعلى الأخص في طفولته الأولى وفي سن الحداثة يرسب ويستقر في نفسية الطفل ويلازمه طيلة حياته ويؤثر إلى حد كبير في سلوكه سواء كان الفرد واعيا لذلك أو غير واع.

المبحث الأول :التنشئة في الأسرة الجزائرية والعوامل المؤثرة فيها.

الأسرة هي أهم وسط للتنشئة الاجتماعية باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة حيث تلعب الدور الأساسي في تعليم الطفل القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المرغوبة كما تقوم بنقل التراث الثقافي إلى

الطفل والخبرة التعليمية من خلال التفاعل بين الآباء والأبناء وتوزيع مكانات وأدوار الأفراد داخل الأسرة، والجدير بالذكر أن كل أسرة يمكن أن تستمد تنشئة أبنائها من مجموعة القواعد والأحكام الاجتماعية التي تتماشى مع ثقافة المجتمع، كما تحتاج الأسرة للقيام بتنشئة أبنائها تنشئة سليمة إلى كثير من المقومات التي تساعدها على توفير بيئة خالية من التوتر والاضطراب.

وهناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على حياة الأفراد تفاعلاتهم اليومية وعلى التنشئة داخل الأسرة الجزائرية.

المطلب الأول: التنشئة في الأسرة الجزائرية.

إن التنشئة الاجتماعية عملية يخضع لها الفرد بغرض الاندماج في جماعة اجتماعية وتكيفه حسب قيم ومعايير مجتمعه، وباعتبار أن الأسرة هي الوسط الأول الذي يعيش فيه الفرد فيوكل عليها الدور الوظيفي لعملية التنشئة فتعمل على غرس قيم الجماعة ومعايير المجتمع لأفرادها (Boutefnouchet، 1980، p36-37)، فهي كذلك (أي الأسرة) تتكيف حسب المرحلة الزمنية التي تكون فيها وهذا ما يتضح بالنسبة للأسرة الجزائرية التي عاشت الفترة الاستعمارية فقد اختلف نموذج تنشئتها لأفرادها مقارنة مع دورها في فترة الاستقلال وما بعده.

فالشكل الأسري الذي كان سائدا هو العائلة المسماة بالتقليدية، ويمكن أن نعتبرها عائلة متسلطة مركزية ومبنية على وحدة المصالح الاقتصادية والتضامن والتكامل ويعتبر الفرد فاقدا لاستقلاليته نظرا للنظام الذي تخضع له، أضف إلى تحمله مسؤولية الأفراد الآخرين وهذا بحكم الثقافة السائدة في المجتمع، فتعمل الأسرة على توزيع الأدوار وتوفير كل احتياجات الفرد منذ صغره للعب الدور الذي سيؤديه في المجتمع.

فمع اندلاع الثورة التحريرية وجدت المرأة نفسها مسؤولة على إعالة الأطفال وتربيتهم وهذا بسبب غياب العنصر الرجالي عن البيت بعد مشاركته المباشرة في الحرب (Delacroix Catherine 1986،p66) وإن غياب الأب عن البيت لم يكن سهلا على الأطفال وتنشئتهم في هذا الجو الذي ينقصه حنان الأب، كما كانت الأم أثناء الحرب التحريرية تقوم بعدة نشاطات كتحضير الخبز والأكل للمجاهدين من أجل مواصلة المعركة، رغم أنها كانت تتولى أدوارها التقليدية في البيت من مهام الطبخ والغسيل والاهتمام بتربية الأطفال، والتحاق الأم بالمجال الخارجي كان يبعدها عن البيت والأطفال وهذا ما أثر على الدور التنشيئي والوظيفي لكل أفراد الأسرة وهكذا استطاعت الثورة من أجل الاستقلال الوطني أن تقلب النسق القيمي لأسرة.

والتنشئة في الأسرة الجزائرية لم تكن من اختصاص الوالدين وحدهما وإنما كانت مهمة الكبار من الوحدة القرابية، فالطفل تقوم سلوكا

ته وتثري خيراته في الحياة عن طريق جده وجدته عمه، عمته وابن عمه الأكبر منه، أو أخوه الأكبر منه سنا،هذا وتمتاز التنشئة في العائلة الجزائرية بجملة من الخصائص يمكن أن نذكر منها ما يلي:

أولا: النظام البطريقي الأبوي.

الأب في النظام الأبوي هو شكل النموذج الأصل للأبوية وهو أداة القمع الأساسية، قوية ونفوذه يقومان على العقاب ومع التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري أصبح وجوب أب العائلة الذي له القرار ولا يرجع فيه يقل أكثر فأكثر ضمن الأطر الاجتماعية حيث تغيرت العلاقات الاجتماعية والعائلية خاصة تمرد الأبناء على سلطة الأب. لكن مع ذلك مازال الأب مقتدرا في العائلة(شرابي هشام، 1992، ص 60)

مما يشير إلى أن النظام الأبوي رغم التغير الاجتماعي إلا أنه يبقى المجتمع ذكوري بطريقي لكن بنسب متفاوتة من فترة لأخرى وبين الحضر والريف وبين الوسط المثقف والأمي ففي المجتمع الحضري أصبح الأبناء يميلون إلى نزعة التفرد بشؤونهم الخاصة وهذا يرجع إلى انتشار التعليم وتأثرهم بنمط الأسرة الغربية حيث التنشئة فيها قائمة على الحرية المطلقة ووسائل الإعلام فهذه التغيرات جعلت الشباب يعيش صراعا ثقافيا ممزقا بين القيم التقليدية وقيم الانفتاح والعصرنة.

ثانيا: التسلط التربوي.

تشير أغلب الدراسات العربية الجارية في ميدان التنشئة الاجتماعية إلى شيوع أنماط التنشئة المتسلطة المحافظة والتي تسعى إلى بناء شخصيات مطوعة تميل إلى الإذعان والتبعية ينعدم فيها الحوار والنقد والمناقشة والإبداع.

فالتسلط يؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس وفقدان القدرة على ممارسة الأدوار الإيجابية وميل كبير إلى الخضوع والاستكانة لكل أشكال السلطة وفقد المبادرة الذاتية والعمل التلقائي، ويؤدي إلى مظاهر الإحساس بالدونية وفقدان مشاعر احترام الذات. فالحاكم يضرب المحكوم والغني يضرب الفقير، والقوي يضرب الضعيف والكبير يضرب الصغير، والرجل يضرب المرأة والمعلم يضرب التلميذ والأب يضرب الابن وهكذا نضرب أنفسنا بأنفسنا ونستمر في الضرب فنتربى عليه(**قنبر محمد،1992،ص136**)

ثالثا: العلاقات الأسرية.

1-**العلاقة بين الإخوة:** تتميز هذه العلاقة في العائلة التقليدية بالاحترام المتبادل والحياء وهي تستوجب أن يحترم من كان أصغر سنا أخاه الأكبر ومكانة الكبير تحظى بالهيبة والعلاقة في النهاية هي علاقة خضوع واحترام لمن هو أكبر ويمكن تشبيه علاقة الأخت الكبرى بأخوتها الصغار بعلاقة الأم بأبنائها وهذا يظهر في خدمتهم وتعليمهم.

2- العلاقة بين الجنسين الأخ والأخت: العلاقة بين الأخ وأخته تمتاز بالسيطرة والقهر من طرف الأخ رغم انتمائه إلى نفس جيل أخته سنا ويظهر هذا بقوة في اللعب والأدوار الموكلة إليهما وفي التنشئة الأسرية التي تلقوها فتتخذ الأخت دور الطاعة وتنفيذ أوامر أخيها والعمل على خدمته بينما يتلقى الذكر تنشئة اجتماعية تجعله سيدا، لأنه هو الآمر في كل شيء ولا يقبل أية مناقشة في قراراته خصوصا من طرف الإناث لأنه يرى ذلك انتقاصا من رجولته وهي صورة مطابقة لما رآه من صورة خضوع أمه لأبيه فهو يمارس سلطته على إخوته وإن كن أكبر سنا منه (Naarmane Guessous، 1985، p 30)

3ـ علاقة الأم بالبنت:

تحتل البنت داخل الأسرة الجزائرية وضعية خاصة فتحاط بكثير من العناية والاهتمام لا لكونها ذات مركز ودور أكبر من الولد بل لأنها حاملة لجملة من القيم التي بها يظهر مركز العائلة وشرفها، فهي تتلقى تربية خاصة تجعلها صورة طبق الأصل لشخصية أمها وأي انحراف في سلوك البنت يسقط اللوم على الأم باعتبارها المسؤولة عن تربيتها والأم بهذا الشكل تحاول إعطاء البنت نموذجا تربويا يتلاءم وثقافة المجتمع وتعرف جملة من التناقضات في آن واحد حيال ابنتها والتي تتمثل في الخوف عليها من جهة واحترامها لما تكبر، ومن الحب لها الذي يتمثل في الأمومة. والكره

إذا أخطأت ممزوجة بالقلق على هذه البنت من كل ما يحيط بها أو يحصل لها تخدش سمعتها.

4ـ علاقة الأم بالابن:

تأخذ علاقة الأم بابنها بعدا خاصا حيث يتوقف مصيرها على إنجاب الذكور لكي تطرد شبح الطلاق وتستطيع الأم البقاء في العائلة والعلاقة بينهما هي علاقة قوية فهي تتفرغ كلية لابنها الذي هو كمحور لها، وهذه العلاقة فرضها المجتمع باعتباره مجتمع ذكوري فهي تحاول ضمان مستقبلها الذي لا يمكن أن يكون في حالة عدم إنجابها للذكور، وتعتبر لحظة ميلاد طفل ذكر ذات أهمية أكبر من يوم زواجها وميلاد الذكر بالنسبة لها هو عرس كبير عكس ميلاد البنت لأن الذكر هو الذي يملأ البيت بالأولاد، ومكانة الابن في المجتمع تختلف عن مكانة البنت، وهذا ما يجعل العلاقة بين الأم وأبنائها تختلف من جنس لآخر، ومع تغير هذه المكانة في المجتمع تتغير هذه النظرة بنسب متفاوتة من أسرة إلى أخرى.

5ـ علاقة الأب بالبنت:

الملفت للنظر أن العلاقة التي كانت تربط البنت بأبيها في الأسرة التقليدية تتميز بالاحترام الشديد والطاعة، الخضوع ويتجلى ذلك في كلامه المهذب وفي مظهرها الخارجي المحتشم أمامه إضافة لاستعدادها الدائم لخدمة أبيها والإمكانيات التي تظهر في هذا الشأن.

أما سلوك الأب اتجاه ابنته الصغيرة لا يكتسي عناية عاطفية كبيرة. وغالبا ما تتحاشى البنت أباها في العائلة التقليدية وتتجنب الظهور أمامه خاصة في مرحلة البلوغ، والمجتمع وضع قواعد ضمنية متمثلة في ذلك الاتفاق الضمني حيث لا يجد الأب نفسه مع ابنته وجها لوجه.

ومن الأساليب التربوية المستعملة من طرف الآباء من أجل تنشئة الطفل نجد التهديد والتخجيل واللعنة والرحمة والعقوبة من أجل تقويم كل عيوب الطفل، والضرب كتعبير عن التأديب كذا تعويد الطفل على ترويضه على التحمل والخضوع للآخرين.

كما تمتاز التنشئة بالتفرقة بين الجنسين بتخصيص كل من البنت في المنزل والذكر خارج المنزل فهناك عالمان منفصلان لكل منهما خاصياته وإذا حضيت البنت بنصيب من التعلم فمكانها دائما هو البيت فلا يسمح لها بالخروج إلا في أوقات الدراسة فتقوم إما بالمذاكرة أو شغل البيت على عكس الولد الذي ترى الأسرة أن الشارع هو مكانه الطبيعي ولا يسأل عن المدة ولا المكان الذي كان فيه أو تدفع به أسرته للعمل (غير رسمي) كبيع السجائر مثلا...الخ فنجد أن البنين هم أكثر عرضة استعانة الأسر بهم، مما يؤدي إلى عجز الآباء في السيطرة على الطفل وقضاء معظم أوقات فراغه خارج المنزل بعيدا عن مراقبة الأهل وتوجيههم أما بالنسبة للبنات فيقضين معظم الوقت في المنزل نتيجة قيود وعادات اجتماعية معينة مما يسهل مراقبتهن وتوجيههن (محي الدين عبد العزيز، 1983، ص 53)، وبالتالي

فمراقبة البنت لا يعود في الأساس إلى الاهتمام بالبنت أكثر من الولد وإنما يرجع إلى اعتبارات ثقافية وإلى عادات وقيم وإلى الأسلوب التنشيئي المتبع من طرف الوالدين.

وتتم عملية تعليم الطفل ابتداءا من الأسرة إلى الروضة إلى التعليم التحضيري القرآني وصولا إلى التعليم الإلزامي ولا يصل المتعلم إلى مرحلة عالية من التعليم إلا إذا تلقى تنشئة تساعده على ذلك فنجد مثلا في الريف الفتاة تنقطع عن الدراسة في المرحلة المتوسطة وهذا لبعد المسافات وما تتطلبه من مصاريف النقل والأكل خاصة الفتاة التي تحكمها عادات صارمة من طرف الأسرة، وهذا ما نجده في المدن التي تتوفر فيها هياكل تعليمية التي تشجع على الدراسة وإقبال الفتاة وهذا راجع إلى نوع التنشئة التي تتلقاها في المدينة من تشجيع على الدراسة وعلى العمل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية.

يمكن تحديد العوامل الأسرية المؤثرة في التنشئة الاجتماعية للفرد على النحو التالي:

أولا: اتجاهات الوالدين.

تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة باتجاهات الوالدين والأساليب التي يتبعها في تقويم سلوكات أبنائهم منها ما يلي:

1ـ الحماية الزائدة:

وهذا الأسلوب نجده كثيرا داخل الأسرة الجزائرية، فنجد كثيرا من الآباء يسلكون هذا الأسلوب فيقومون بالحماية الزائدة للطفل وتدليله بصورة مبالغ فيها وتوفير له كل طلباته بعقلانية أو دون عقلانية والخوف عليه من العلاقات الخارجية، كلها تسلب رغبة الطفل في التحرر والاستقلال حيث يتدخل الوالدان في شؤونه باستمرار ويقومون نيابة عنه بالواجبات، ومن ثم لا تتاح له فرصة اختيار أنشطته المختلفة بنفسه وبالتالي يجد صعوبة في تحمله المسؤولية في مستقبل حياته مما يؤثر في مركز الضبط لديه.

2ـ الإهمال:

ويتمثل في اللامبالاة بنظافة الطفل أو عدم إشباع حاجاته الضرورية والفيزيولوجية والنفسية وعدم إثابته وتشجيعه عندما ينجز عملا، وقد بينت العديد من الدراسات خاصة في علم الاجتماع التربوي أن الابن الذي يتحصل على نتائج جيدة وتقابل هذه النتائج من طرف الأولياء بنوع من اللامبالاة دون شكر أو تشجيع تولد لديه نوع من السخط والغضب وتدفعه إلى إهمال دروسه وتكون النتائج عكسية وتقهقر في تحصيله ونفس الشيء عندما يتحصل الغبن على نتائج ضعيفة والأولياء لا يعطونها أدنى ملاحظة، فهذا يزيد في تدهور تحصيل الابن فهو يشعر بأن

الدراسة غير مهمة وأنها لو كانت كذلك لمل قابل الأولياء نتائجه بتلك الكيفية.

3ـ أسلوب القسوة والتسلط:

ويعني المنع والرفض لرغبات الطفل ومنعه القيام بما يرغب فيه والصرامة والقسوة في معاملة الأطفال وتحميلهم مهام ومسؤوليات فوق طاقاتهم وتحديد طريقة أكلهم ونومهم ودراستهم ومعاقبتهم عند قيام الطفل بسلوكات خاطئة لا ترضي الآباء بالاستياء وعدم الرضا والضرب البدني والتعبير اللفظي كالشتم والإهانة والحرمان العاطفي والمادي وأحيانا الطرد من البيت، وهذا الأسلوب متداول كثيرا داخل الأسرة الجزائرية حيث يميل الوالدان للسيطرة وفرض معايير السلوك التقليدية باستخدام السلطة.

وأن أغلبية المشكلات الاجتماعية وخاصة الانحرافات بشتى أنواعها المرتكبة من طرف الأحداث وحتى بعض الكبار في مجتمعاتنا العربية والجزائر ترجع إلى الطرق التربوية العنيفة، وخاصة العنف الرمزي كالسخرية من المذنب والعمل على فضحه والإشهار به أمام الآخرين، وهذا ما يولد لديه روح الانتقام والعمل على المواصلة في الانحراف.

فالشتم أو أثارة الألم النفسي يؤدي بالأطفال بالشعور بالذنب، وتأنيبهم وتحفيزهم والتقليل من شأنهم باستعمال ألفاظا تؤثر فيهم وقد

يسلكون نفس الأسلوب الذي شتموا به، كما يؤدي كثرة العقاب البدني والضرب إلى عدم الثقة بالنفس وينشأ الطفل في جو مشحون بالعنف كما يؤثر على شخصيته مستقبلا ويؤثر على تحصيله الدراسي.

كما يؤدي كثرة العقاب إلى الشعور بالنقص والارتباك، كما قد يترتب على هذا الاتجاه شخصية متمردة تنزع إلى الخروج على قواعد السلوك المتعارف عليها كوسيلة التنفيس والتعويض لما تعرضت له من القسوة، وعلى هذا فإن هذه الشخصية ينتج عنها السلوك العدواني الذي يتجه نحو الغير، ويتعود على الضرب والقسوة فلا يؤثر فيه الضرب ويردعه عن سلوكاته المنحرفة، فهذه السلوكات هي نتيجة القسوة التي عان منها في طفولته فأصبح لا يعرف الرحمة فيلجأ إلى تعذيب الحيوانات والطيور، كما أنه غالبا ما يكون سعيدا لما يجعل الناس غير سعداء ويتألمون لأنه حرم السعادة في طفولته وهذا ما نراه يوميا من خلال معايشتنا للواقع.

4- أسلوب التفرقة:

كثيرا ما يلجأ الآباء إلى التفرقة بين الأبناء في المعاملة وعدم المساواة بينهم بسبب الجنس أو السن أو ترتيب الولد أو لأي سبب آخر وهذه التفرقة قد تترتب عليها تكوين شخصيات مليئة بالغيرة، فترتيب الولد في أسرته عامل مهم في التنشئة بحيث يظهر الولد الأول بأكثر نسبة من الاهتمام والتشجيع من طرف الآباء وتحفيز طموحه ويليه في ذلك الابن

الأصغر، أما الذين يتوزعون في غير ذلك فهم يتأرجحون بين الاعتدال والإحباط في إثارة الأهل.

فالطفل الأكبر يتلقى اهتمام الوالدين وهذا ما يدفعه إلى أن يحتل مكانة عالية، وقد يتحمل المسؤولية من الصغر لكونه، وأما فيما يخص الابن الأوسط يحتل المرتبة الثانية وهي معاملة والديه لأنه يأتي خلفه حتى في ارتداء الملابس حيث نجده غالبا ما يرتدي ملابس أخيه القديمة كما يتلقى عدة موانع هي مسموحة بالنسبة للأخ الأكبر، فالابن الأوسط كثيرا ما يؤدي به إلى اللامبالاة، فينصرف نحو إقامة العديد من العلاقات الاجتماعية بعيدا عن العلاقات الأسرية.

أما مركز الابن الأخير يولى اهتماما خاصا اتجاه والديه وتنشئة تختلف عن بقية الإخوة لأن علاقته هنا يغلب عليها عاطفة الخوف فلا يسمح له القيام بمعظم الأعمال، فهم بهذا ينظرون إليه أنه دائما صغير ويعملون على إطالة مدة طفولته وهذا يجعل منه في مرحلة المراهقة شخصية إتكالية مدللة، صعبة التكيف مع الواقع الاجتماعي، أنانية تعودت أن تأخذ دون أن تعطي، تحب أن تستحوذ على كل شيء لنفسها شخصية تعرف حقوقها ولا تعرف واجباتها.

5- اتجاه التذبذب:

ونجده كثيرا داخل الأسرة الجزائرية والذي ويتضمن التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة وهذا يعني أن سلوكا معينا يثاب عليه الطفل مرة ويعاقب عليه مرة أخرى كذلك قد يتضمن هذا الاتجاه حيرة الأم نفسها إزاء بعض ما يمكن أن يصدر عن الطفل من سلوك، بحيث لا تدري متى تثيب الطفل ومتى تعاقبه، كما يتضمن هذا الاتجاه التباعد بين اتجاه كل من الأب والأم في تنشئة الطفل وتطبيعه اجتماعيا.

و يترتب على هذا الاتجاه شخصية ازدواجية منقسمة على نفسها وقد يكون مع أسرته بخيلا، دائم الغضب ولكنه مع أصدقائه شخص آخر كريم متسامح، ضاحك مبتسم ...الخ. وهو مع رئيسه في العمل متملق وناعم في حين أنه مع مرؤوسه قاسي وخشن وقد يكون مع أبنائه يفضل جنسا على جنس وغالبا ما يكون هذا التفضيل في جانب الجنس الذي منحه الحب والحنان في طفولته (الأب أم الأم)، ثم هو على النقيض من ذلك مع أبنائه من الجنس الذي حرمه الحب والحنان ...الخ. وهكذا يظل التذبذب والازدواجية سمة مميزة لهذه الشخصية.

6ـ الأسلوب الديمقراطي:

هذا الأسلوب وإن كان متداولا إلا أنه قليل وهو أسلوب الحوار بين الوالدين وبين الأبناء وبين الأبناء أنفسهم يتمثل هذا في مناقشة قضايا تهم الأسرة وقضايا تهم الأبناء حسب السن ومرحلة النمو والتسامح الذي

يبرز بين أفراد الأسرة وتجاوز أخطاء الأبناء والاهتمام بكل ما يتعلق بقضايا أفراد الأسرة والابتعاد عن أسلوب العنف والردع والمعاقبة لأتفه الأسباب وانتشار جو الحرية في إطار القيم الاجتماعية المحفزة على اتخاذ هذا الأسلوب والذي يؤثر على التكيف الاجتماعي للطفل ويصبح أكثر ايجابية خارج البيت ومع الآخرين وعلى الأنشطة الاجتماعية وتشير الدراسات إلى أن استخدام الأسلوب الديمقراطي في التنشئة يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأبناء ويكونوا الأقل اعتداء على ممتلكات الغير وأكثر مواظبة وأكثر اعتماد على النفس، وميالا إلى الاستقلال متحليا بروح المبادرة أكثر قدرة على الانهماك في نشاط عقلي تحت ظروف صحية، أكثر اتصاف بالود.

وعلى هذا فإن هذا الاتجاه يعد الأمثل حيث يترتب عليه غالبا شخصية متزنة سوية،تستمتع بحظ كبير من متطلبات الصحة النفسية السليمة.

ثانيا : المستوى الثقافي للوالدين:

إن المستوى الثقافي للوالدين دور في التنشئة الاجتماعية، فبقدر ما يكون المستوى الثقافي لأحد الأبوين أو الاثنين معا مرتفعا يكون مستوى الطموح للأبناء مرتفعا ،حيث يؤدي إلى إغناء القاموس اللغوي للطفل وتهذيبه وتنويع المعاملة الإيجابية وتأمين الجو الملائم المحفز للطفل على النجاح والتفوق في جميع ميادين الحياة. كما يسهر الوالدان على توجيه الأبناء بالمساعدة والتشجيع المستمر فيعطونهم بذلك صورة الأهل المثالية قولا وعملا وينمون فيهم الرغبة الدائمة في التفوق لأنهم يدركون بأن الأساليب

القائمة على القسوة والتسلط تعيق كل نمو سليم وكل حافز للنشاط والتقدم.

ثالثا : العامل الاقتصادي للأسرة.

كما نرى بأن الوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر في تنشئة الأبناء وتربيتهم فالحياة السهلة الرغدة تفي بالحاجات اللازمة لهم من مأكل وملبس واستمتاع بمتع الحياة المختلفة ومنها المتعة العملية والتكنولوجية عن طريق توفير الأجهزة المختلفة كذلك اللعب ...الخ بينما تسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر وعسر العيش في وجود الإحساس بالحرمان وما يترتب عليه من أنواع الحقد والكراهية والعزلة الاجتماعية.

كما أن حالة الأسرة المادية المنخفضة كثيرا ما تدفع بالآباء إلى الاستعانة بالأطفال دون مراعاة لضعفهم أو التفكير في مستقبل حياتهم ومصلحتهم وهذا ما يكون مصدر خطر على كيان الأطفال بعكس الأسر ذات المستوى الاقتصادي الجيد.

رابعا : العامل الاجتماعي.

إن الطفل داخل الأسرة يحقق التفاعل الاجتماعي بشكل مستمر وذلك في سياق علاقات مع والديه وإفراد أسرته وهذا التفاعل الأولي يؤدي إلى تكوين الملامح الأساسية لشخصية الطفل وتشكيلها.

كما يؤكد علماء الاجتماع وعلماء النفس على أهمية ضمان الحاجات النفسية للأطفال والتي تتجسد عموما في خفض درجة التوتر والانفعالات

النفسية التي يعانيها الطفل فهو يحتاج إلى الحب والحنان والرعاية الصحية (عبد الله صالح عبد الرحيم، ص 13) .

والحرمان من الأمومة ينعكس سلبا على الطفل وسلوكاته كما يقول د. دسوقي بأن حرمان الطفل من أمه " يجعله بليدا نافرا خاملا ومهما أعطى من غذاء ينقص وزنه الجسمي وصحته البدنية وانفعالات الإحباط أو الحرمان التي تعيق تفتحه وتعرقل نموه، وتشير نتائج أحداث الدراسات التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مدى تأثير الحالة الاجتماعية وحضور الآباء الفعال على تقدم الأطفال في الأسرة في مراحل التعليم المختلفة بداية من فترة الحضانة الأولى. (عرفة حسام الدين، 2003، ص 2)

إن مشاركة الأب في التنشئة بشكل فعال مهمة جدا لاستقرار نفسية الطفل بل إن الخلل في العلاقة بين الطفل وأبيه كما أثبتت بعض الدراسات قد تؤدي إلى نمو شخصية سلبية لا تشعر بجدوى المشاركة في الحياة السياسية نظرا لعدم جدوى المشاركة في الحياة الأسرية التي يستبد فيها الأب، وسيادة نظرة يائسة من أي تغيير وفاقدة الثقة في القدرة على التأثير في مجريات الأمور العامة.

ومنه نستنتج أن العامل الاجتماعي للأسرة له علاقة في التنشئة الأسرية للأبناء، فكلما كان أفراد الأسرة متماسكين ومتعاونين فيما بينهم كانت هذه الأسرة مستقرة وكان نمو أبناؤها متزنا وهادئا يهتمون برفع مستواهم التعليمي ويكتسبون قيام النجاح على عكس الأبناء الذين

يعيشون في أسر مفككة غير منسجمة فهي تؤثر على النمو العقلي والانفعالي للأبناء.

المبحث الثاني :أهمية دور الأسرة في بناء أسس شخصية الطفل.

إن الإنسان يعيش منذ بداية حياته الأولى في عدد من السياقات المختلفة، تبدأ أولا بالأسرة ثم المدرسة والرفاق، والبيئة المهنية والنادي الاجتماعي الرياضي والديني وغيرها.

لكن يظل السياق الأسري من بين هذه السياقات سياق بالغ التفرد والخصوصية، ومن هنا كان تأثير الأسرة خطير على تكوين شخصية الفرد، فهي الجماعة الأولية التي تنمو في أحضانها شخصية الفرد في سنوات حياته المبكرة والحاسمة، وهي الجماعة الأولية التي تعلمه الاتجاهات التي تتحكم فيما يتعلمه من المؤسسات الأخرى إلى حد بعيد، وقد أصبح هذا التأثير الحاسم للأسرة في شخصية الفرد والذي يزداد وضوحا مع تقدم البحث العلمي. (كفافي علاء الدين، 1999، ص 5)

وهذا ما قد أشار إليه سابقا كل من " روبرت سيرز Sears R، اليونوماكوبي Macoby E، ليفن Lewin H" أن الأنماط السلوكية تحدد ما سوف يفعله الوليد البشري في مقتبل حياته أو ما يستطيع أن يفعله لكي

يحصل على الإشباع والرضا ... وعلى ذلك فان الأسرة هي التي تكون وتنمي شخصيته ". (نقلا عن، أحمد كامل سهير، 1998، ص 6)

وعموما تعتبر الأسرة البنية الأساسية والقاعدية والتي يمارس فيها أولى علاقاته الإنسانية، وفيها يتم التشكيل الأساسي لشخصيته حيث أنها تشمل أقوى المؤثرات التي تواكب نموه منذ طفولته"... وهي الحصن الاجتماعي الذي تنمو فيه بذور الشخصية الإنسانية وتوضع فيه أصول المجتمع الاجتماعي لأنه كما يتشكل الوجود البيولوجي للجنين في رحم الأم فإنه يتشكل الوجود الاجتماعي للطفل في حضن الأسرة..."

و عملية التنشئة الاجتماعية في الوسط الأسري خاصة تحتل مكانة بالغة الأهمية، حيث هي العملية التي يتم من لأنها اكتساب القيم والاتجاهات، والنماذج السلوكية التي تميز الفرد عن الآخر، وفي الوقت نفسه تميز الثقافة التي ولد فيها، وإذا كان هذا هو شأن عملية التنشئة الاجتماعية، فإن صميم أهميتها هو الممارسات الوالدية وطرق معاملتهم، ومحتوى هذه المعاملات، وكيفية إدراك الطفل لها.

وإذا كان من المسلم به أن الأبناء يتأثرون بالاتجاهات الوالدية نحوهم، فإن هذا التأثير يبقى لديهم محفورا في أعماقهم حتى نهاية العمر، فبقدر ما ينظر إليهم نظرة رفض أو إشفاق، أو حماية زائدة، بقدر ما ينظرون إلى أنفسهم نظرة من يستحق الإشفاق أو الرفض، أو الحماية الزائدة، وقس

على ذلك التدليل أو القسوة، أو التسلط، أو التذبذب إلى غير ذلك من الاتجاهات الوالدية غير السوية.

وهذا ما رآه " ك. هورني (Horney.k (1964 " من أن الطفولة المشبعة بالحب تهيئ الفرد للاستجابة التلقائية للمثيرات المختلفة التي يتعرض لها في حياته المستقبلية، كما أن الطفولة المليئة بالحرمان والسيطرة المباشرة وغير المباشرة، والإهمال، والتحقير، وعدم التقدير مثل هذه الطفولة تقيد من حرية الطفل في المستقبل وتؤدي إلى أنواع شتى من الصراع.(Horney K ,1964, p 41.)

وهذا التذبذب في التربية قد يخلق في الطفل عدم الثقة بالنفس وعدم تقدير ذاته، مما يوصله إلى ضعف العزيمة وبالتالي عدم المشاركة الاجتماعية والانسحاب من الآخرين والانطواء على الذات.

وقد يخلق كذلك فيه التمرد على الذات، وعلى الآخرين وعلى القيم والمعايير مما يجعله مخربا ومكسرا لكل ما هو إنساني. إن الإهمال من الوالدين والأسرة يفقد الطفل الإحساس بمكانته عند أسرته، ويفقده الإحساس بمحبتهم له وانتمائه إليهم. وتترتب عليه شخصية قلقة متمردة تتخبط في سلوكها بلا حدود وقوع لا تعرف الحدود الفاصلة بين الصواب والخطأ في السلوك وهو بذلك يكون شخصية غير منضبطة فاقدا للحساسية الاجتماعية التي افتقدها في أسرته.

فإذا كانت الأسرة بهذا القدر من الأهمية، فإن أساليب الرعاية التي يقوم بها الأم والأب على السواء لا تقل أهمية عن ذلك إذ لها الدور الأساسي والقاعدي في تكوين ذات الطفل بحيث إن نوع العلاقة التي تنشأ بين الوالدين والطفل، وطريقة معاملة الوالدين لطفلهما عامل هام يدخل في تشكيل شخصية الطفل.

إن أهمية الأسرة كبيئة اجتماعية وما يجري فيها من تفاعل بين أفرادها ينعكس مباشرة على شخصية الطفل، وبالأخص أساليب المعاملة الوالدية، كالرأفة والحنان والتسلط والاضطهاد ...الخ، يجعلنا نعير اهتماما خاصا لهذا العامل لما له من دور خطير على تكوين ذات الطفل ومن ثم على كيفية رؤيته للحياة وممارسته لها، وكيفية اتصالاته بالآخرين وقبوله لهم، وكيفية نظرته إلى المعايير الاجتماعية ومدى امتثاله لها.

إن الأسرة وما تشمل عليه من شخصية الأبوين وبقية الإخوة والأخوات، والجد والجدة أحيانا، ومجموع العلاقات الدائرة بين هؤلاء جميعا، اعتبرت أحد المؤسسات الاجتماعية التي أعطت أهمية كبيرة استنادا لوظيفتها في التكفل بالطفل، من خلال العديد من الدراسات التي اهتمت بالجانب النفسي أو الاجتماعي، التربوي، أو الديني ذلك لما لأهمية وخطورة الدور الذي يقوم به الوالدين أومن يحل محلهما في وظيفة الأسرة الأساسية.

وهذا لأن جهاز الأسرة كبنية اجتماعية وظيفته " تولي مسؤولية متابعة التنشئة الاجتماعية منذ الميلاد إلى أن يصل وهو رجل يشارك بدوره في نقل ما ينشأ عليه إلى غيره...(العوض محمد عباس، منهوري صالح رشاد، 1994، ص 120)"

وهي الإطار المرجعي الأساسي لبناء العلاقات الوجدانية للطفل مع غيره، ذلك أن هذه العلاقات تبدأ من ثنائية العلاقة [أم/طفل، أب /طفل] ثم تتوسع فيما بعد إلى العلاقات مع الأخوة والآخرين، هذه العلاقات يتدرب عليها الطفل تدريبا مكثفا خصوصا في مراحل الطفولة الأولى ضمن إطار ثقافي اجتماعي مما يعطي لكل أسرة طابعها الخاص في درجة التأثير على سلوكيات الأبناء لأنها بدورها كبنية متعددة المداخل والمخارج تتأثر بالمحيط الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي الذي تعيش فيه كوحدة ضمن النسق الاجتماعي العام.

بهذا تصبح الأسرة وسيطا بين الطفل من جهة وبين المجتمع من جهة أخرى لتقدم للطفل ما وجد في محيطها المتعدد المخارج والمداخل مصبوغا ببصمتها الذاتية، مما يجعل أحد وظائف الأسرة توصيل متطلبات المجتمع إلى الطفل أو ما يطلق عليها " عملية التطبيع الاجتماعي" .

كما ينظر إلى أن وظيفة الأسرة الأساسية هي عملية التطبيع الاجتماعي، الذي يبدأ حين يطلق الطفل صيحته الأولى مستقبلا تلك الحياة الجديدة حافلة بمن فيها وما فيها، وتستمر هذه العملية معه أثناء نموه،

وتطوره، واكتسابه المهارة والقدرة حتى يصل إلى مرحلة من النضج والاكتمال تساعده على أن يفكر، ويحس، ويصدر أحكامه وقراراته على نفس النمط الذي ينتهجه أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها.

إلا أن معدل سرعة هذه العملية غير ثابت كما يرى "سعد عبد الرحمن"، ذلك لأنه يتغير بتغير فترات حياة الفرد من جهة والمواقف التي تمر به في كل فترة من هذه الفترات. ولذلك يزداد المعدل في المراحل الأولى من حياة الطفل لامتصاص وتمثيل الخبرة والمعرفة.

هنا يظهر خصوصا دور الأم والأب، وتبرز الوظيفة الوالدية في وضع الأسس القاعدية والأولية لسلوكيات الطفل، ثم يقل معدل سرعة عملية التطبيع الاجتماعي، عندما ينمو الطفل ويتكون لديه رصيد كاف من الخبرة، والمهارة تؤهله لكي يؤدي أنشطة أكثر فاعلية، وهنا تبرز مؤسسات اجتماعية أخرى [المدرسة، الرفقة، دور الثقافة، المسجد ..] إلى جانب الأسرة لتتولى بدورها المشاركة في عملية التطبيع الاجتماعي.

غير أن هذه المؤسسات يبقى دورها تكميلي في تثبيت قيم ومعايير المجتمع في نظرنا على الأقل، وعلى ذلك ترى جل الدراسات أن الأسرة تؤثر في النمو النفسي السوي وغير السوي للطفل، كما تؤثر في نموه العقلي، ونموه الانفعالي العاطفي، ونموه اللغوي الاجتماعي، مما يجعل استقرار الأسرة واضطرابها يؤثر إيجابا أو سلبا على عملية التطبيع الاجتماعي. (شعراني كبارة أمان، 1994، ص 18)

قائمة المراجع :

1. العوض محمد عباس، منهوري صالح رشاد، علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته، مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، **1994.**

2. شرابي هشام،النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،**1992**.

3. شعراني كبارة أمان، السلوك الاجتماعي، ط**3**، مصر: مكتبة الفلاح، **1994.**

4. عرفة حسام الدين، حضور الأب والتحصيل، مجلة حواء وآدم، **2003.**

5. عبد الله صالح عبد الرحيم،الأسرة كعامل تربوي وتعاونها مع المدرسة في تربية الأطفال،بغداد: الإتحاد العام لنساء العراق

6. قنبر محمد،التربية وترقية المجتمع مركز ابن خلدون،الكويت: دار سعاد الصباح، **1992**

7. كفافي علاء الدين، الإرشاد النفسي الأسري، القاهرة: دار الفكر العربي، **1999.**

8. محي الدين عبد العزيز، الحالة الاقتصادية للأسرة وأثرها في التحصيل الدراسي لتلميذ في المرحلة الابتدائية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في علم نفس الطفل والمراهق، معهد علم النفس، جامعة الجزائر، **1983**، غير منشورة.

9. معتوق جمال، صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين، الكتاب الأول، ط**1**، الجزائر: **2004.**

10. نقلا عن، أحمد كامل سهير، دراسات في سيكولوجية الطفولة، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، **1998.**

11. Boutefnouchet Moustafa،la famille algérienne ,évolution et caractéristiques ,récents sned Alger ,1980

12. Delacroix Catherine،**Essors et realiteé de la femme arabe**،(Egypte-Alger)،Histoire et respective méditerranéennes ،**l'arnatton**، Paris ،1986

13. K Horney،**Our lanner conflict**،London: Broadway house،1964.

14. Naarmane Guessous (soumaya)،**Au-delà de toute pudeur de la sexualité féminine au Maroc**،eddif Casablanca،1985

الأستاذ في ظلّ التدريس الحديث

دراسة تحليلية لدور الأستاذ في إدارة الصف الدراسي وتفعيل المشروع التربوي المجتمعي

د. بلحسين مخلوف
أستاذ في علم الإجتماع التربوي
جامعة البليدة2

ملخص:

إنّ تحليل فعالية التعليم في التدريس الحديث قد يأخذ مدخلين أساسيين، الأوّل ميكروسوسيولوجي والذّي يتيح لنا معرفة العلاقات و التفاعلات التّي تنشأ بين الأستاذ و التلميذ داخل الصّف الدراسي وكذا مختلف التقنيات البيداغوجية المستعملة بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة في العملية التربوية. أمّا المدخل الثاني فهو ماكروسوسيولوجي ويساعدنا في فهم الفعل التربوي لمّا يصبح عملية اجتماعية تعاونية بين الأستاذ و التلاميذ.

Abstract:

The study of the efficiency of modern education relies on two fundamental aspects.
The micro-sociological one depicts the relationship and interaction between the teacher and the pupil (learner) within the classroom as well as all the teaching techniques and approaches used to reach the objectives of the teaching process.
The second aspect is the macro-sociological one which helps us understand the teaching act as a social operation with its cooperative side between the teacher and the learners.

Résumé :

L'approche microsociologique nous permet d'analyser l'efficacité de l'enseignant dans le monde de l'éducation nouvelle en observant les relations et les interactions existantes entre le maître et ses élèves dans la classe scolaire d'une part et les techniques pédagogiques développées permettant d'atteindre une efficience éducative d'autre part. Quant à l'approche macrosociologique،elle nous renseigne sur l'enseignement nouveau quand il est considéré comme processus social et coopératif et sur ses acteurs principaux l'enseignant et les élèves.

أصبح التدريس اليوم بمثابة فن و علم في آن واحد، بعدما كان عبارة على مهنة روتينية يتخذها البعض لسد حاجات مادية. و ترجع هذه النظرة الجديدة للتعليم لما دخلت على التربية بصفة خاصة تعديلات جذرية لاعتبارين أساسيين: أولهما فلسفي إنساني يتلخص بأن الطفل مخلوق ذو حقوق وقيم، ويجب ألا يستعمل معه أي أسلوب تعليمي إلا إذا

كان الهدف منه رعاية قيمه الأخلاقية و تنمية شخصيته الإنسانية المتكاملة. أما الاعتبار الثاني فهو ذو طبيعة نفسية – اجتماعية يقيّم عملية التعليم و ما تحتويه من عوامل وأنشطة مختلفة من ناحية مدى تأثيره النفسي الاجتماعي على سلوك التلميذ و ذاته، وملاءمتها لقدراته وطاقاته، وصلتها باهتماماته وحياته.

فالتعليم فن لأن الأستاذ يمكن أن يظهر من خلال قدراته الإبتكارية والجمالية في التفكير واللغوي والحركة التعبيرية والتعامل الإنساني. فقد يكون الأستاذ يمتاز بمقدرة عالية على نماذج تفكيرية فذة بصيغة آراء وحلول ومبادئ ونظريات، فهو بهذا فنان ومفكر. وهناك من يمتاز ببلاغته اللغوية حيث يجذب كل من حوله من التلاميذ. وأستاذ معروف بشخصيته المحببة لمعاملته الإنسانية المميزة في الصف وخارجه، والآخر يمتاز بأسلوبه التعليمي الذي يتعلم نتيجته أدنى التلاميذ تحصيلا و استعدادا. فكل واحد من هؤلاء الأساتذة هو فنان فيما يقوم به من جهود في إظهار القدرات الفردية الخلاقة.

1ـ ماهية التدريس الحديث:

إن التدريس الحديث، بالإضافة لكونه علما تطبيقيا انتقائيا متطورا، هو عملية تربوية هادفة وشاملة. وهي تأخذ في اعتبارها كافة العوامل المكونة للتعلم والتعليم، ويتعاون خلالها كل من الأستاذ والتلميذ لتحقيق

الأهداف التعليمية. وهو عملية تفاعل اجتماعي وسيلتها الفكر والحواس والعاطفة واللغة اللفظية والحركية وفي التدريس الحديث يعتبر التلاميذ لا الأستاذ والمنهج محور عملية التربية فعلى أساس خصائصهم يتم تطوير الهداف واختيار المادة الدراسية والأنشطة والطرق والوسائل وتنظيم البيئة الصفية التعليمية.

يمثل التفاعل بين الأستاذ و تلاميذه في التدريس الحديث عملية اجتماعية مفتوحة ذات اتجاهين يتبادلون خلالها فرديا ما يمتلكون من أفكار وأحاسيس وآمال.

التدريس الحديث عملية شاملة تتولى تنظيم وموازنة كافة معطيات العلمية التربوية من أستاذ وتلاميذ ومنهج و بيئة صفية لتحقيق الأهداف التعليمية دون السماح لأحدها بأن يطغى على الآخر أو يستبد بتوجيهها وغايتها. وهو بهذا يكون عملية إيجابية هادفة عن طريقها يتم بناء المجتمع و تقدمه و بالتالي بناء الإنسان الصالح فكرا وعاطفة وحركة.

ويعتبر التربويون التدريس الحديث عملية اجتماعية تعاونية نشطة يساهم فيها الأستاذ والتلاميذ كل حسب قدرته ومسؤولياته وحاجاته الشخصية. كما يعتبرونه عملية انتقائية تختار من المعلومات والطرق والمبادئ ما يتناسب مع التلاميذ و متطلبات المجتمع وروح العصر وينسجم في نفس الوقت مع نتائج الأبحاث التربوية.

2ـ مبررات التدريس الحديث:

يتميز العصر الذي نعيش فيه بالخصائص التالية:

- تفجر المعرفة وتعدد مصادرها لدرجة أصبحت معها المعلومات والحقائق العلمية خلف القدرة الفكرية للإنسان على الاستيعاب والتذكر مما أوجد ضرورة الاستعانة ببنوك آلية لخزن البيانات واستعادتها عند الحاجة.

- سيادة التكنولوجيا لدرجة أصبحت معها حياتنا العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية آلية في ممارستها و أهدافها.

- تكاثر إعداد المتعلمين في مدارسنا لدرجة تفوق معها قدرة المجتمع على توجيهها و تعليمها وضبط خصائصها الشخصية.

- تعدد وتنوع الآمال والتوقعات و الاهتمامات التربوية و الإنسانية يشكل يفوق كل حد و لدرجة أصبحت معها هذه التطلعات مختلفة من فرد إلى آخر في الأسرة الواحدة أو المجتمع الواحد.

- تغير ثقافة المجتمع بشكل حاد مفاجئ.

- اختلاف مطالب و توقعات المجتمع من أفراد، فبعد أن كان الفرد ينشأ في بيئة اجتماعية محدودة في مطالبها وإمكانياتها واتصالاتها بالعالم الخارجي، أصبح يتوقع منه في ظل المجتمعات العالمية التعرف على مشاكل أمته وعالمه الواسع وما يميز كل منها من خصائص وعوامل للاستفادة منها

في تحسين الممارسات الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

- ظهور اتجاهات حديثة في التربية تتعلق بمبادئ التدريس وأساليبه ومحتواه. وتأكيد نتائج الأبحاث التربوية والنفسية على أهمية العلاقة الاجتماعية التي تربط الأستاذ المعلم كقائد وموجه للعملية التربوية و التلاميذ الذين يدرس لهم.

إن كل هذه العوامل أملت على الأنظمة التعليمية إدخال تعديلات جذرية على أساليب التعليم اليومية لتستجيب لمتطلبات حياتنا الإنسانية و الاجتماعية و التربوية المتغيرة بصيغ فعالة ومؤثرة و بناءة.

1- العوامل الأساسية للتدريس الحديث:

التدريس هو مصطلح يدل على مرحلة عملية تتم بواسطتها ترجمة الأهداف، و المعارف النظرية و الأنشطة التربوية (المنهج) إلى سلوك واقعي محسوس. ولا يشمل هذا التدريس الأستاذ نفسه بما يمتاز به من مهارات تعليمية أو فكرية و عاطفية فقط، بل يغطي أيضا كيفية الاستجابة للموقف التعليمي وتنظيمه المكون عادة من المنهج وغرفة الدراسة والتلاميذ أنفسهم والأستاذ. هذه العوامل الأساسية يؤثر كل منها سلبيا أو إيجابيا بنصيب واضح في العملية التربوية ونوعية معطياتها. فقد يكون الأستاذ كعامل أساسي في التدريس يطلع بشكل اجتهادي و متقطع على المنهج، ثم يعطي

ما يعرفه للتلاميذ ويختبر تعلمهم. وفي هذه الحالة لا ينظر الأستاذ أثناء عملية التدريس إلى اهتمامات التلاميذ وخصائصهم الفردية أو إلى خصائص المنهج والبيئة الصفية ومؤثراتها على تعلم التلاميذ، بل يقوم بعملية التعليم بمنعزل عن هذه العوامل بصيغة جماعية مباشرة ذات هدف رئيسي واحد هو إنهاء المقرر الدراسي خلال فترة زمنية محددة تتفق مع متطلبات الجهة التربوية التي يعمل لها.

وقد تكون عوامل التدريس كنظام تتفاعل أجزاؤه معا و يؤثر كل منها على الآخر. فنرى أن تأثير البيئة الصفية منعكس على تفاعل كل من المنهج والتلاميذ والأستاذ حيث إذا كانت هذه الخصائص بناءة فإنها تشجع بالتالي عملية التعليم وتزيد في معطياتها. أما إذا كانت البيئة الصفية سلبية ناقصة في شكلها ومكوناتها، فإنها تؤدي إلى إعاقة أو إبطاء عملية التعليم و بالتالي إلى تدني مردودها.

ومما يلاحظ في الميدان أن الأغلبية الساحقة للبيئات الصفية في مؤسساتنا التعليمية بكل مستوياتها سلبية غير مشجعة للتعليم والتعلم. فالغرف الصفية ينقصها في العادة الإضاءة وخاصة في فصل الشتاء والتهوية والتدفئة والمقاعد المناسبة. أما نوافذها فمكسرة يذرف من خلالها المطر و الريح البارد، حيث ينفق التلاميذ جل انتباههم و محاولاتهم لاتقاء البرودة، أو محاولة رؤية كتابة الأستاذ على السبورة التي يعوقها في الغالب عدم توفر الإضاءة أو عدم كفايتها. و لم يتوقف الأمر في غرفنا الصفية عند

هذا الحد، بل أفاد المعلمون بأن ماء المطر يتسرب إلى غرفهم الدراسية في الشتاء، ومع هذا يثابر على التدريس، وإنجاز ما تتوقعه جهته التربوية المسؤولة دون اعتبار كبير لمعوقات البيئة الصفية التي يواجهها مع التلاميذ.

على الرغم من إمكانية عدم ملائمة المنهج في بعض الأحيان لخصائص التلاميذ واهتماماتهم، فإن الأستاذ قد يقوم بالإطلاع عليه وتعديل معلوماته و أنشطته وبناء أو اختيار بدائل لها ليستجيب لرغبات التلاميذ و قدراتهم الفردية. ولا تتوقف مهمته في عملية التدريس على إعطاء المعلومات المنهجية واختبار معرفة تلاميذه، بل يوجه بعضهم لتعلم المنهج بشكل مستقل طالبا منهم في جو اجتماعي متعاون تزويده بتغذية راجعة بخصوص ملائمة المنهج (البرنامج)، وما يستخدمه شخصيا من استراتيجيات تعليمية مما ينتج عن تفاعل هذه العوامل معا في التدريس تعلما مرتفعا في كمه و نوعه و كيفه.

شكل: التدريس الحديث كنظام يتكون من مدخلات و عمليات و مخرجات.

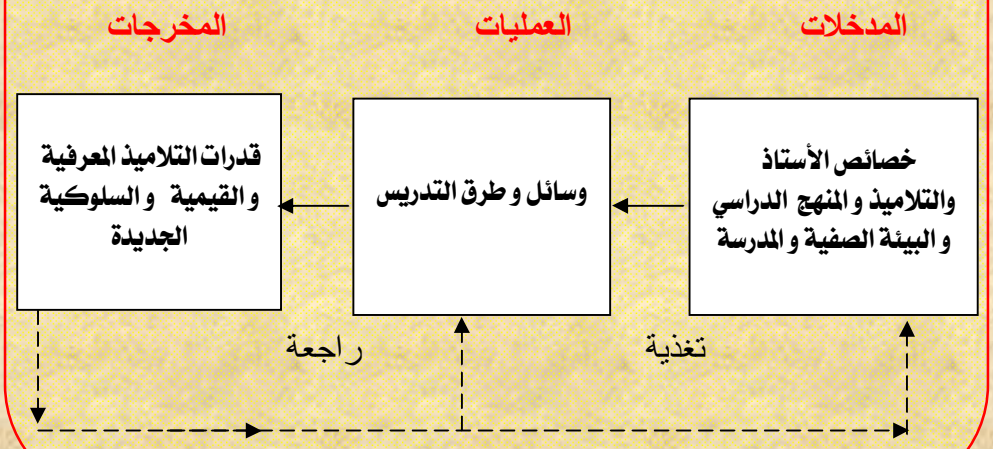

و يستخرج التدريس الحديث منهج الاستقراء في التربية و يتم هذا بواسطة

- التدرج في التربية من المحسوس إلى المجرد.
- التدرج في التربية من البسيط إلى المركب.
- التدرج في التربية من المعلوم إلى المجهول
- التدرج في التربية من الجزء إلى الكل.
- تقديم الحقائق قبل المسببات و العموميات
- تقديم التجارب والأمثلة التوضيحية قبل المبادئ والأحكام و القوانين و النظريات.
- الاستخدام المكثف لطريقة المقارنة و لمظاهر التشابه و الاختلاف بين الأشياء.

4ـ خصائص الأستاذ في التدريس الحديث:

يتمتع الأستاذ الناجح في التدريس الحديث بالخصائص التالية:

- الالتزام الفطري بقوانين و متطلبات مهنة التدريس: يؤدي هذا الالتزام إلى تعليم منتظم و هادف ومؤثر، كما يشجعه على تكريس جل جهده للتدريس كمهنة اختارها عن رغبة ذاتية ليشبع من خلالها إنسانيته و غرائزه المتمثلة في التعاون و الرعاية و الإيثار و الابتكار.

- الذكاء المناسب: يساعده في صناعة القرارات التعليمية على اختلاف أنواعها و اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشاكل الصفية، و قيادة تلاميذه و توجيههم دائما إلى الأفضل.

- المعرفة الكافية: تتطلب المواقف التعليمية في التدريس الحديث من الأستاذ أن يكون ملما بأنواع عديدة من المعرفة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- معرفة عامة تتمثل في أساليب ومبادئ العلوم المختلفة: يمكن أن تضفى هذه المعرفة على أسلوب الأستاذ مرونة في التعليم و تنوعا في المعلومات التي يمكن أن يقدمها لتلاميذه حسب ما تميله المناسبة التربوية.

- معرفة خاصة بموضوع تدريسه معرفة معمقة حيث أنها تمثل أهم مظاهر التدريس الحديث، و أولى الخصائص التي يجب أن يتصف بها الفرد ليكون أستاذا.

- **معرفة طرق و وسائل التعليم**: تشمل هذه معرفة الأستاذ النظرية و العملية الخاصة بتخطيط التعليم وتحفيز التلاميذ و تشويقهم للتعليم، ثم إدارة الفصل و المحافظة على النظام العام و كيفية تقييم نتائج التدريس و الاستفادة منها في توجيه العملية التربوية و إثرائها.

- **معرفة التلاميذ الذين يدرسهم**: يمكن ذلك الأستاذ في تحديد خصائص تلاميذه الفكرية و النفسية والاجتماعية و تكييف التدريس في الأسلوب و المحتوى على أساسها.

- **المهارة في العلاقات الاجتماعية**: إن التدريس مهنة إنسانية اجتماعية. و هذا يملي على الأستاذ بالضرورة الاتصاف بالتعاون مع زملائه في المدرسة، ومشاركتهم معرفته و رأيه كلما لزم، و المحافظة على علاقات إيجابية منتجة، و احترام متبادل مع كافة أفراد مجتمع المدرسة من تلاميذ و عاملين وأساتذة و إداريين.

- **الصبر**: إن تعرض الأستاذ لعدد متنوع من المواقف التعليمية التي تتطلب جهدا ومعرفة ومهارة تلقائية، وتعامله اليومي مع مختلف الأهواء والميول والحجات من زملاء و إداريين وتلاميذ وأولياء، أمور تتطلب منه صبرا و تسامحا وطول بال، حيث بدونها تبدو رسالته التربوية مزاجية منفردة غير مؤثرة.

- مراعاة الموضوعية والعدل في الحكم والمعاملة، والمرونة أي قدرة الأستاذ على التغير في الأسلوب والمعاملة كلما لزم الموقف التعليمي ذلك.

- **المظهر العام المناسب**: إن الأستاذ نموذج لتلاميذه و عليه فإن أهمية كبيرة ترتكز حاليا في التدريس على كون الأستاذ مقبول في مظهره و لباسه و رائحته دون مغالاة.

- **الصوت الجلي المسموع:** إن وسيلة الاتصال العامة في التعليم المدرسي هي الكلمة المسموعة. فإذا كان صوت الأستاذ غير واضح أو خافت فإن رسالة التدريس تصل التلاميذ متقطعة مشوهة حيث يؤول هذا العملية التعليمية التربوية إلى الفشل أو التدني في النوعية.

5ـ واجبات الأستاذ في التدريس الحديث:

لا يتوقف دور الأستاذ على إعطاء المعلومات المنهجية للتلاميذ ثم الطلب منهم حفظها و استيعابها فحسب، بل يتعداه إلى بناء شخصية تلاميذه على أسس عملية سليمة مشجعا في كل منهم خصائص الإنسان الصالح المفيد لنفسه و مجتمعه. ولا يمكن الأستاذ تحقيق ذلك الهدف الشامل في التربية دون تحليه بقدرة عالية تتمثل في العوامل التالية:

- تحديد خصائص التلاميذ التعرف على حاجاتهم الفردية، و ميولهم و قدراتهم السابقة للتعليم، ويتم ذلك في العادة بالملاحظة المنظمة و استعمال الاختيارات الشخصية و الإستعداد والذكاء والتحصيل.

- تحضير المقرر للتدريس عن طريق تخطيط وحداته و دروسه اليومية. و يشمل هذا العمل تحديد المعلومات التي يجب على التلاميذ تعلمها خلال حصة دراسية أو أكثر. ثم اختيار طرق ووسائل توصيلها لفظيا أو ميكانيكيا، وانتقاء الأنشطة المناسبة التي ستمكن التلاميذ من ترجمة المعلومات النظرية إلى سلوك و مهارات واقعية، و أخيرا تحديد وسائل تقيم قدرات التلاميذ الجديدة نتيجة لعملية التدريس.

- تحضير البيئة الصفية و تنظيمها استعدادا للتعلم، و يشمل هذا ترتيب المقاعد بالشكل المطلوب وتحديد الأدوار المشاركة التي يقوم بها كل فرد أثناء التعلم، و يستحسن ضبط وسائل التهوية والإضاءة والتدفئة بما يتلاءم مع خصائص التلاميذ ومبادئ الصحة العامة.

- رعاية العلاقات الإنسانية بين التلاميذ وتشجيعها، وإدارة الفصل والمحافظة على النظام العام و معالجة المشاكل الصفية بموضوعية و علمية و إنسانية.

6ـ الصعوبات التي تحد من التدريس الفعال:

إن أي عائق داخل حجرة الصف من شأنه أن يحد من استيعاب التلاميذ و تفاعلهم مع أساتذتهم وزملائهم. و قد تأخذ هذه المعوقات عدة جوانب منها ما هو نفسي اجتماعي و الذي يتعلق مباشرة بالتلميذ نفسه مثل بعض المخاوف والضغوطات التي يتعرض إليها سواء من أستاذه أو من وسطه الأسري. و كذلك الإحباط الناجم عن الفشل الدراسي أو الخوف منه، وكذا ضعف القدرات والإمكانيات العقلية للتلميذ الذي تجعله غير قادر على التفاعل بشكل إيجابي.

تعتبر مهارة التدريس من الأسس الهامة في تفعيل التدريس، حيث تتوقف على قدرات الأستاذ وإمكانياته في إيصال المعلومات. فإجادة الأستاذ لمهارة الاتصال بالتركيز على أنماط العواطف والعلاقات التي تثير دافعية التلاميذ و تجعلهم منتبهين و مشاركين. و هناك بعدين لتشكيل

التدريس الفعال الأول في إيجاد الصلة الإيجابية ما بينه و بين تلاميذه، و هذا بدوره يجعل من عملية التدريس أكثر فعالية.

للإثارة المعرفية أهمية في التدريس و تتمثل أساسا في نوع الأسئلة التي يطرحها الأستاذ على التلاميذ حيث يمكن أن ترتبط بإثارة الذاكرة، واستثارة القدرات العقلية وتؤدي إلى التنظيم المعرفي لدى التلاميذ، و بالتالي إلى تشكيل التسلسل المعرفي لديهم كذلك، و إذا تم تقديم المعرفة بشكل عشوائي غير منظم فإن ذلك يؤدي إلى عدم استيعابهم، مما يؤثر على مستوى انتباههم و تفاعلهم و كذا على تدن على تحصيلهم الدراسي. و يعتبر التنوع في الأنشطة داخل غرفة الصف من العوامل التي تزيد فعالية التلاميذ وتبعدهم عن الملل و الروتين.

7- العلاقة الثنائية بين الأستاذ و التلاميذ:

تنشأ خلال المسار الدراسي ما بين الأستاذ والتلميذ علاقات من نوع خاص فقد تكون توافقية و قد تتجه إلى العدائية التنافسية. فمعاملة الأستاذ داخل حجره الصف تعد الأساس في تشكيل عملية التفاعل الاجتماعي. فإذا كانت هذه المعاملة تتسم بالشدة والقسوة، فإن ذلك يؤثر لا محال سلبا على التلاميذ. أما إذا حصل العكس فإن ذلك سيؤدي إلى إنشاء علاقة إيجابية تتسم بالتفاهم و الاحترام بين الأستاذ والتلاميذ. وقد تأخذ العلاقات الاجتماعية داخل حجرة الصف اتجاهات عديدة. علاقات اجتماعية عالية بين الأستاذ وتلاميذه تؤدي إلى تفعيل النشطات داخل الصف، و تشجع

التلاميذ على طرح أسئلتهم واستفساراتهم إلى زيادة المستوى المعرفي لديهم، و تجعلهم يقدرون الأستاذ. علاقات اجتماعية متوسطة يبدل فيها الأستاذ جهدا كبيرا في إيجاد عملية التفاعل الصفي علاقات اجتماعية متدنية، حيث يمارس على تلاميذه سيطرة تسلطية غير مقبولة لديهم، إذ أنه لا يظهر اهتماما بهم، ولا يذكرهم كأشخاص، فلا يعرف أسماء بعضهم، و يتعامل مع البعض بسخرية. و هذا التصرف يؤدي إلى ضعف العلاقة البيداغوجية بينه و بين تلاميذه.

8- العوامل التي يجب على الأستاذ مراعاتها لضمان بيئة تعليمية فعالة:

هناك جملة من العوامل التي على الأستاذ مراعاتها لضمان تهيئة بيئة تعليمية فعالة تساعد التلاميذ على استعادة المفاهيم التعليمية و تطبيقها و نذكر منها:

- اكتساب احترام التلاميذ: من العوامل الهامة التي تساعد الأستاذ على ضبط الصف و تهيئة المناخ الصفي الملائم لتقديم مادته العلمية وحصوله على احترام تلاميذه. و يمكن أن يحصل على ذلك بتمكنه من مادته العلمية، ومبادلة التلاميذ الاحترام و إشعارهم بثقتهم بأنفسهم، وقيام الأستاذ بالتخطيط الجيد لبيئته الصفية ولمادة الدرس، واستخدامه الأساليب البيداغوجية المناسبة والمتنوعة في التدريس، والابتعاد عن تـحقير التلاميذ و تثبيط هممهم.

- الإلمام بإستراتيجيات مناسبة في إدارة الصف: يعتبر إلمام الأستاذ بإستراتيجيات إدارة الصف المناسبة والفعالة من العوامل التي تمكن الأستاذ من تهيئة بيئة تعليمية فعالة. حيث تضمن له المرونة والحد من انتشار الفوضى داخل الصف.

- استثارة الدافعية لدى التلاميذ: الدافعية هي حالة استثارة داخلية تحرك سلوك المتعلم و أدائه لاستغلال أقصى طاقاته و توجيهها نحو تحقيق هدف معين. و استثارة الدافعية لدى المتعلم تجعله نشيطا و فعالا و مستعدا لعملية التعليم من خلال الاندماج بالموقف التعليمي و بالتالي الابتعاد عن المشاكل الصفية. فالصف الذي يشارك تلاميذه يكون صفا متفاعلا ونشطا، لأن التلاميذ سيجدون نشاط يؤدونه يحول دون قيامهم بمشاكل صفية جانبية. فقدرة الأساتذة على استثارة الدافعية تعد أحد الوسائل الهامة التي يمتلكها الأستاذ لتكوين بيئة تعليمية نشطة و متوازنة تمكن من أداء مهامه بشكل جيد من جهة التلميذ من استيعاب موضوع الدرس بشكل أفضل.

- التنظيم الجيد لبيئة التعلم: إن قيام الأستاذ بتنظيم عمله داخل الصف بدءا بتنظيم الخبرات الدراسية و المستلزمات المادية الموجودة في الصف إضافة إلى عدم خروجه عن فكرة الموضوع الأساسي من خلال التخطيط الجيد سينعكس بشك إيجابي على تهيئة بيئة تعليمية مناسبة كما يؤدي إلى تقليل مشاكل الإدارة الصفية.

- الانتقال التدريجي في طرح الأفكار: إن انتقال الأستاذ من فكرة إلى أخرى بشكل مفاجئ يولد عدم الفهم و الارتباك لدى المتعلم مما قد يؤدي إلى مشاكل إدارية صفية. و لتفادي هذا المشكل على الأستاذ تتبع الانتقال ومراقبته بشكل جيد عند حدوثه. و مراعاة كذلك الأوقات الفاصلة في بداية الحصة أو في نهايتها عند الانتقال من موضوع إلى آخر. إن وعي الأستاذ و استغلاله الأمثل لهذه الأوقات يحول دون وقوع المشاكل الإدارية الصفية أثناء هذه الأوقات، كما أن التخطيط الجيد الذي يأخذ هذه الأوقات في الاعتبار يساعد على انشغال ذهن التلاميذ بأنشطة مختلفة أثناء هذه الأوقات.

- **تجنب المقاطعات أثناء الدرس**: إن قيام الأستاذ ببعض الأعمال خارج إطار الدرس مثل معاقبة التلاميذ المتأخرين أو استخدام الهاتف أو الرد عليه الخ ... يؤدي إلى إعاقة الدرس وتشتت انتباه التلاميذ، و ينجم على ذلك حدوث مشكلات إدارة في الصف. كما أن التزام الأستاذ بمواعيد بدء الدرس وانتهائه يؤدي تكوين استعداد التلاميذ لهذا الأمر واحترام للأستاذ و للوقت كذلك.

خاتمة:

من خلال ما سبق من أفكار، يمكن القول أن التدريس الفعّال بإمكانه جعل التفاعل الصفي متكاملا شريطة أن يتمتع الأستاذ بقدرات معرفية تتيح له الإلمام بالموضوع الذّي يريد طرحه على التلاميذ، و كذا قدرته على إيصال المعلومات منشأ بذلك تغذية راجعة و تفاعلا صفيّا نموذجيا في ظلّ بيداغوجية جيّدة. فالإدارة الصّفية الناجحة لا تتحقق إلاّ بتوفير بيئة صفية مناسبة تتوفر فيها المستلزمات الأكاديمية، العاطفية والاجتماعية بالإضافة إلى المستلزمات المادية أي العوامل الفيزيقية لحجرة الصّف الدراسي.

قائمة المراجع

1- فكري حسن ريان، التدريس: أهدافه، أساليبه، تقويم نتائجه، ط3 ، عالم الكتاب، القاهرة، 1996، ص.147.

2- محمد زيان حمدان، التدريس الحديث أصوله و تطبيقاته، دار الكتاب، الكويت، 1982، ص.171.

3- J.P Durand،Robert Weil،Sociologie Contemporaine،2ème édition ، Vigot ،Paris،1999، pp.581-594.

4- Michel Gilley،Maître، Elève، Rôles institutionnels et représentations، P.U.F،Paris ،1980،p.86.

5- Mohamed Cherkaoui،Sociologie de l'éducation،Que sais-je ?،P.U.F،Paris، 1996، pp.76-78.

دور المثقف في بناء مشروع المجتمع

د.سعيدة بودودة
أستاذة محاضرة قسم " ب "،
المدرسة الوطنية العليا للسياحة
Saidaboudouda@vahoo.fr

الملخص

يأخذ المثقف أهميته حسب قدرته على التأثير في المجتمع، لكن ابتعاده عن نشر الحقيقة و تحليلها و إيضاحها يعني افتقاد حيويته و أهميته، كما يعني حرمان المجتمع من الاستفادة منه للخروج من أزمته التي تزداد كلما كان النقاش الفكري بعيد عن المجتمع، كما تزداد قيمة المثقف و دوره في المجتمع لامتلاكه إمكانية منح الاستقرار للمجتمع، كما بإمكانه أيضا أن يكون هداما للاستقرار، و ذلك بقدر تجاوزه لأزمة الضمير التي يعيشها بين عمله العام و سلوكه الخاص، و هنا تكمن صعوبة ممارسة وظيفة المثقف كما يرى "غرامشي".

- **تمهيد** :

من أهم وظائف المثقف الإنتاج الثقافي الذي بدونه لا مجال لأيَّ مجتمع في استمرارية وجوده وفي الحفاظ على كيانه، ولذلك تعتبر مهمة المثقف الجزائري صعبة و ذات خصوصية نظرا لما تعرضت له ثقافة

المجتمع الجزائري من صدمات و ما تعرض له مثقفوها من أوضاع و ظروف، وبحكم أنهم منتجي الثقافة الفعالة فانَّ المجتمع الجزائري حُرِم من هذه الميزة، وهذه أول صور القطيعة الثقافية بين المثقف و المجتمع.

والفئة القليلة من المثقفين الذين تحكموا في ميكانيزمات حركية المجتمع وأسباب أزمة و هشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه عبر مختلف المراحل التاريخية، زيادة على المعرفة العميقة بالبنى الاجتماعية والتكوين البنيوي النفسي للمجتمع والتي تمكنها من دفعه للتغيير نحو البناء الفعال، الاَّ أنَّ هذه الفئة الواعية بوضعها ووضعية مجتمعها موضوعة على الهامش ولا تتمكن من الاتصال بالمجتمع الذي يجهلها بدوره نظرا للوضع الثقافي المفقر والفقير جدا والمتميز خاصة بتسطيح الثقافة و حصرها في الجانب الفلكلوري، مع تهميش الثقافة التي تغذي الفكر و تُوعي الأفراد، لذلك فانَّ المجتمع محروم من هذا العامل الثقافي الذي له دور حاسم في تحديد علاقته بالمثقف، و لهذه الأسباب ضعفت مهمة الفكر في إنارة الممارسة و صنع تاريخ المجتمع، فتدهور وضعه وأصبح يعيش أعقد و أصعب مراحله بسبب العجز عن إعادة إنتاج شروط التجديد

الفكري من إنتاج للأفكار والنظم، مما أعاق تشكيل مشروع المجتمع الذي يبني أساسا بعد توقعات يضعها المثقفون، لأنَّ التحولات الاجتماعية الكبرى كان دائما يبشر بها المثقفون.

لكن مشروع المجتمع لا يتحقق ما لم تتحدد وضعية المثقفين و تستقر، لأنهم وحدهم يدركون عناصر القوة الموجودة في المجتمع ويحسنون استغلالها.

ولفهم بعض أسباب الأزمات المتعددة التي يعيشها المجتمع لا بدَّ من الاطلاع على واقع المجتمع الذي يتحدد لنا من خلال التعرف على نوعية العلاقة بين المثقف والمجتمع، والتعرف على العوامل المؤثرة والمتحكمة فيها، سواء كانت عوامل ارتباط ايجابية، أو عوامل انفصال سلبية، حيث تكشف لنا عن مدى رهان المثقف على المجتمع، و مدى رهان المجتمع على المثقف .

العلاقة التفاعلية بين المثقف و المجتمع

المثقفون يجسدون الوعي الاجتماعي للمجتمع، أو يُفترض ذلك نظرا للإمكانيات المعرفية والقدرات الفكرية التي تسمح لهم بفهم الأشياء و تحليلها، و إدراك أبعادها، و التنبؤ بآثارها وتوقع المشكلات التي يمكن حصولها، و إعطاء حلول و بدائل لما يمكن مواجهته في مختلف المجالات الاجتماعية.

لكن من المهم أيضا أن يتمكن المثقف من تأسيس فعل الفهم، من خلال تمكنه من إيصال الواقع و الحقائق والأوضاع الاجتماعية الصحيحة من غير

تزييف أو تشويه، والحرص على طرحها في سياقها الموضوعي والزمني، أي قدرته على إيصالها للمجتمع، وقدرته على خلق الوعي الاجتماعي الحقيقي حولها، و هنا يبرز دوره المحوري تجاه المجتمع، لأنه مسؤول وليس مجرد باحث أو عالم متخصص في مجال معين، ولا نعني بهذا تخلي المثقف عن مهامه العلمية و المعرفية، و أبحاثه لأنه بفضلها وصل إلى مستوى النضج الاجتماعي الذي خول له تلك القدرات العالية في فهم الواقع و أبعاده، و الوعي بشؤون مجتمعه، و لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه كما ذكر "محمد أركون" الى الانخراط في الهموم العامة لمجتمعه، كما أنه ملزم بالتواجد الكامل في القطاعات التي يحسم فيها المصير التاريخي للمجتمع، و لا يمكنه أن يدير ظهره لما جرى و يجري [1].

فأهم ما يقوم به المثقف التعبير عن المجتمع و ما يحقق مصلحته، حتى في حالات اللاوعي الاجتماعي أو حالات الوعي الزائف للمجتمع حسب التعبير الماركسي، وفي هذه الحالة يزداد دور المثقف و تكبر مسؤوليته تجاه المجتمع الذي يؤول إليه إخراجه من نفق الصور المشوهة للحقائق، و التمكن من إحلال الصورة الواقعية والصحيحة محل الصورة الوهمية الخاطئة، وقد تكون حالات الوعي الموجودة لدى المثقف موجودة أيضا لدى الكثيرين من أفراد المجتمع من الأناس العاديين، لكن هؤلاء لا يمكنهم نقل الصورة الصحيحة والتعبير عنها لأنهم لا يمتلكون الأدوات والحجج والقدرة على الإقناع بشكل عقلاني مثل المثقف الذي يمتلك

كل هذه الآليات التي يواجه بها، ويتغلب وينتصر بواسطتها، باختصار وبساطة يمتلك الحل مادامت إمكانيته في التحكم في ميكانيزمات المجتمع و سيره ممكنة ما دام هاجس المثقف ونقاشاته تتمحور حول هموم المجتمع ومعاناته و قضاياه الحقيقية، وهذا ما يجعله يتمايز و يتميز عن بقية الفاعلين الاجتماعيين، بل تجعله الفاعل الأساسي واللاعب المحوري "فالمثقف ليس مجرد إنسان، انه بعد اجتماعي، انه الحقيقة، العقل، العدالة، وانه أيضا وهم تحقيق عالم من القيم الكونية يحملها المجتمع".[2]

بلوغ المثقف هذه المرحلة من الانسجام و التناغم مع المجتمع، تكون حينما يقوم هذا الأخير بالاستماع إليه و منحه الثقة وتفويضه بعدما يتمكن المثقف من إقناعه من خلال التمكن من إيصال خطابه و مشروعه إليه، لكن يُشترط لاكتمال هذه المعادلة النموذجية أن يشكل المثقف بعد اجتماعي زيادة بعده المعرفي والإنساني، لكونه نتاج اجتماعي نابع من المجتمع و متأثرا بواقعه وحامل لمعاناته ليتمكن من التعبير عنه .

و المجتمع اليوم يعيش المرحلة الأكثر صعوبة من مراحل تاريخه، و يشهد تمزقات تعكس مدى المأزق الذي وصل إليه، والمثقف ليس ببعيد عن هذا الوضع المأزوم بل يعيش فيه وشاهد عليه باعتباره جزء من المجتمع الذي أنتج لنا مثقف مأزوم، و حسب "سارتر،" لا يسع أي مجتمع أن يتذمر ويتشكى من مثقفيه من دون أن يضع نفسه في قفص الاتهام، لأنَّ مثقفي هذا المجتمع ما هم الاَّ من صنعه و نتاجه".[3]

والمثقف يعيش أزمة تعكس وضعية التشوه، و تعكس الأزمة التي يعيشها المجتمع، وما دام المثقفون لم يصلوا بعد إلى التكتل للتمكن من وضع أسس صحيحة و صلبة لمشروع مجتمع يخلصه من وضعية الأزمة الخانقة والمتعددة الجوانب التي يعيشها، ويعيشها أيضا المثقفون، ولكن بوطأة أكبر لأنَّ إحساسهم ألبعدي و المستقبلي بها أكبر من إحساس المجتمع العام.

وأكبر خطر على المجتمع وعلى مثقفيه حينما يتحول المثقف إلى إيديولوجي و يبتعد عن مهمته ويتخلى عن واجبه تجاه المجتمع بتوجهه نحو تبرير الواقع المشوه و تغطية الحقائق بدل الكشف عنها و عن توعية المجتمع بالمخاطر المحدقة به، من هنا تبدأ الهوة بين المثقف والمجتمع، وتتوسع القطيعة، و يبدأ الانفصال الذي لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع بجميع فاعليه، و يُحرِم المجتمع من الاستقرار بمدلوله الواسع وكان بإمكان المثقف منحه إياه على مستويات حساسة لا يمكن إغفال دورها، كما لا يمكن لفاعلين آخرين تعويض مهمة المثقف أو قيامهم بها بدلا منه، أو إغفالها و تجاوزها لأنَّ ذلك سيخلف أزمة داخل المجتمع لا محالة، إذا ممارسة وظيفة المثقف من أصعب المهام وكما يقول "غرامشي" أنَّ كل إنسان مثقف، لكن ليس بإمكان كل الناس ممارسة وظيفة المثقف في المجتمع. [4]

ارتباط المثقف بالواقع الاجتماعي

لفهم الأزمات التي يعيشها المجتمع لا بدَّ من الاطلاع على علاقة المثقف بالواقع الاجتماعي، اذ أنَّ تجاهل المثقف لواقع مجتمعه وعدم الاهتمام بقضاياه سيؤدي به إلى الانفصال عنه و يبقى غريبا عنه.

كما أنَّ انفصال الإنتاج الفكري للمثقفين وإبداعاتهم عن واقع مجتمعاتهم وممارساته، وعزلهم وتهميشهم لقضاياه سيعمق من هوة الانفصال عن المجتمع، وسيزيد من عزل المثقفين مما يدفع بالمجتمع لعدم الاهتمام بإنتاجهم أو خطاباتهم، و الأخطر في كل هذا هو عدم الثقة بهم، فتنقطع سبل التواصل بينهم لعدم وجود قضايا تجمعهم، فيفقد المثقف مجالا خصبا لإنتاجه الفكري والثقافي و يتخلى عن دور حيوي في وجوده لأنه ابتعد عن مهمة تاريخية لا تُعوض بفاعلين آخرين، و التساؤل المركزي الذي يمكن طرحه في مثل هذه الحالة، هل يمكن أن نطلق اسم مثقف على من انفصل عن قضايا مجتمعه ؟ وما هي المواضيع التي سيطرحها لإثبات قدراته الإبداعية وإمكانياته الفكرية؟ إذا كانت الإجابة هي مجال التخصص العلمي والمعرفي فقط، فانَّ مثل هذه الإجابة لن تخوله لأن يكون مثقفا بل هو موظفا يؤدي مهامه في المجتمع كبقية الفاعلين الآخرين يحمل همه دون هموم المجتمع و قضاياه، ويتخلى عن دوره النقدي الذي يصعب تبنيه من أشخاص عاديين يفتقدون الرصيد العلمي و المعرفي الذي يمتلكه و

يفتقدون الرؤية العلمية الصحيحة التي تمنحهم الوعي و المنظور النقدي والرؤية الشمولية و البعيدة .

هذا الانفصال يجعل المثقف، أو من يمكن أن يُخول له هذا الدور وهذه المهمة المقدسة، أن يعيش في وسطه الاجتماعي معزولا عنه و منشغلا عليه بمشاكل الحياة اليومية والمسائل المعرفية الأكاديمية النظرية البعيدة عن الحياة الاجتماعية للمجتمع التي لا يشارك فيها و لا في الحياة الثقافية.

ومحاولة معرفة عوامل هذا الانفصال يقودنا إلى التعمق في السيرورة التاريخية لهذه العلاقة و تطورها و الظروف التي تحكمت فيها و التي حاولنا حصرها في بعض العناصر التي نعتقد في عمق أثرها على طبيعة هذه العلاقة :

العوامل التاريخية :

التي ترجع جذورها لمراحل تاريخية سابقة، لم يقف فيها المثقف الى جانب المجتمع في القضايا المصيرية، ولم يقم بأي دور فعال يشهد عليه المجتمع، و في أحيانا كثيرة التزم الصمت المتواطئ، لذلك ظل المجتمع ينظر إليه نظرة الاتهام واللوم، كما أنَّ هؤلاء المثقفين لم يثيروا أية مشاكل للاستعمار الذي لم يُهدر وقته في رقابتهم، بحكم موقفهم كفئة مثقفة همها الوحيد النقاش حول مكانة الجزائر ضمن الإمبراطورية الفرنسية في الوقت الذي كانت فيه النواة الوطنية الأولى تناقش مسألة الاستقلال، بدلا من المثقفين الذين يُفترض

فيهم أن يبادروا بها بحكم مهمتهم التاريخية، و أدرك المستعمر حقيقة افتقاد المثقفين المصداقية في المجتمع لمواقفهم السلبية وعدم فعاليتهم، لذلك لم تشأ السلطات الاستعمارية الاستعانة بهم للتأثير في سير الأحداث أو التأثير على أفكار المجتمع، "ان النخبة المثقفة الموالية للإدارة الحاكمة من التفاهة بمكان، وكان وزنهم السياسي والمعنوي لا يكاد يُذكر" [5]

وما أكده تاريخ الحركة الوطنية النقائص التي حُسبت على حزب الشعب افتقاره للثقافة وفقدان مذهب متين، وعدم استعمال أي من النظريات أو الأفكار التي أنتجها المفكرون سواء في الشرق أو الغرب، لذلك كانت قراراته في عمومها و تصرفاته في الغالب ارتجالية. [6]

و هناك من يرى من بين أسباب تأخر اندلاع ثورة نوفمبر 1954 لسنوات يرجع لغياب المثقفين ذوي الثقافة المزدوجة القادرة على الصراع الفكري و المواجهة العقلانية لإيجاد مذهب للكفاح.

و كان عدد قليل من الثانويين والجامعيين الذين التحقوا بالثورة ولم يكن لهم هدف سوى الكفاح المسلح و لم يكن لهم ادني طموح لوضع معرفتهم و قرتهم في خدمة الحزب."[7]، كما يرى" بن خدة " أنه لو خطط المثقفون للثورة لاندلعت قبل 1954 بأربع أو خمس سنوات.

والفئة الصغيرة من المثقفين في هذه المرحلة توحدت حول مشروع الحركة الوطنية السياسي وليس حول مشروع فكري و ثقافي. [8]، أي

بغض النظر عن خبرتهم التقنية ليس لهم الــحق في منـاقشة الـقرارات السياسية و العسكرية، أو إبداء الرأي فيها.

إهمال الثقافة المحلية :

بسبب النظرة المتعالية لبعض المثقفين إلى مجتمعهم، واحتقارهم ثقافته الشعبية التي تعتبر ثقافة شفهية في أغلبها، وهذه نقطة ضعفها الأساسية، لم تحظى هذه الثقافة باهتمام الفئة المثقفة التي يُفترض أن تسعى لتدوينها و العناية بها، والانطلاق منها باعتبارها رصيدا ثقافيا من إنتاج المجتمع الذي ينتمي إليه، لكن إهمال المثقفين لها بدل الاعتناء بها وتقويتها حوَّلها إلى ثقافة منغلقة وغير قادرة على الاستمرار أو التأثير الذي يزداد انحصاره مع الأجيال الجديدة التي تستقي أدواتها الثقافية من ثقافات شرقية و غربية لا علاقة لها في الكثير من الحالات بواقعنا و أوضاعنا الاجتماعية و الثقافية.

التبعية الثقافية :

التبعية الثقافية الأجنبية للمثقف داخل المجتمع خلقت منه فردا مستلبا مغتربا عن المجتمع وحتى عن ذاته، يستمد القوالب الجاهزة من ثقافات بعيدة عن مجتمعه، ويقوم بعملية الإسقاط لتحليل وضعية مجتمعه الذي يعيش ظروفا تاريخية و اجتماعية واقتصادية مناقضة تماما لوضعية تلك المجتمعات التي أتى منها بالقوالب الجاهزة، و هذا تعبير عن عجز هذا

المثقف عن إنتاج أدوات منهجية وأطر نظرية نابعة من مجتمعه حتى يتمكن التحليل بعمق و موضوعية.

الانفصال عن قضايا المجتمع:

عدم اهتمام المثقف في إنتاجه الفكري وإبداعاته بواقع مجتمعه و الممارسات السائدة فيه، وتجاهله لقضاياه و تهميشها سيزيد من عزلة المثقف بدفع المجتمع إلى عدم إعارته أية أهمية سواء تعلق الأمر بإنتاجه أو خطاباته، و تنقطع كل سبل الاتصال بين المثقف و المجتمع لعدم وجود قضية تجمعهم، و يفقد المثقف بذلك مجالا خصبا لدوره و إنتاجه الثقافي و الفكري و الذي كان من المفروض أن يثبت فيه قدراته و إمكانياته الفكرية والإبداعية، وفي أحسن الحالات التي يهتم فيها بقضايا مجتمعه نظريا وخلف جدران الجامعات ومراكز البحوث تتحول الحياة الاجتماعية والثقافية إلى "موضوع عمل وتحليل، ولم تتواصل نسيجا علائقيا حيا يتحرك فيه."[9]

خصوصية مشاركة المثقف في عملية التنمية:

بعد الاستقلال لم تتحول العلاقة مع المجتمع، لأن المثقف في هذه المرحلة من البناء اقتصر على دوره كتقني مختص في مجالات عملية، ولم يبحث عن دوره الآخر الذي لا يقل أهمية و هو دوره كمثقف، أي الدور النقدي التوعوي، ولم يقم سوى بإعادة الخطابات السائدة، وأدار ظهره لأفراد

المجتمع لأنه يبحث عن مصلحته الخاصة، و تخلى عن مهامه لتحقيق حاجاته المادية، و هذا يقوده حتما إلى تقييد حريته الفكرية، ومن ميزات مثل هؤلاء المثقفين أو تقني المعرفة العلمية أنهم ينفذون المخططات بصمت، وحتى ما يرونه من الناحية الإستراتيجية سلبيا في المجتمع على المدى البعيد فانهم يواجهون هذا الوضع بصمت، ليس هذا فحسب بل يحاول هؤلاء التقنيين تقديم التبريرات العلمية و الإيديولوجية للأعمال و المشاريع التي يقومون بإنجازها لترسيخ القناعات لدى المجتمع بشرعية ومصداقية ما يتم انجازه، وأنَّ فائدته ستعود لصالح المجتمع والحقيقة أنهم على وعي و إدراك كامل بعدم صحة ذلك و أنها على العكس تعتبر تكريسا للتبعية و التخلف، و إهدارا للمال و الوقت.

السعي نحو المصلحة الخاصة :

إذا المثقف للأسف أصبح يهتم بمصلحته و تحسين وضعه بالدرجة الأولى و تخلى تدريجيا عن مهمته الأساسية تجاه المجتمع، و أدى عدم الاهتمام هذا إلى ابتعاد المجتمع عنه، لأنه لا يرى فيه المدافع عن حقوقه أو الساعي للرفع من مستواه.

إن اعتقاد المثقف بأنَّ مصلحته الفردية كفيلة بأن تجعله يعيش كما يريد و يتمنى خطأ فادح و يدل هذا على قصور في الرؤية و التفكير، لأنَّ تدهور أوضاع المجتمع ستنعكس لا محالة على وضع المثقف .

مهما كان مرفها على المدى البعيد، لذلك و مهما كان وضعه، عليه أن لا يتخلى عن مهمته التاريخية و الحضارية تجاه المجتمع.

فقر الرصيد الثقافي:

رصيد المثقفين الجزائريين من التراكمية الثقافية و العلمية يشكل إحدى الحالات الخاصة، و ميزته الأساسية الفقر في ارثه، نظرا للظروف التاريخية التي تعرض لها و نوعية الاستعمار الذي هيمن عليه و أسلوبه في إخضاعها، و أخطر هذه الأساليب الاجتثاث الثقافي للجزائريين بغلق المدارس و منع التعليم و سرقة الكتب، و إحراقها، فالجزائر شهدت عملية تدمير شامل لثقافتها، و تفجير للبنيات الاجتماعية والقضاء على الصفوة المثقفة بتعرضها للإبادة أو الهجرة، لهذه الأسباب الإرث الثقافي ضعيف جدا و محدود مقارنة مع الدول العربية أو حتى الدول المجاورة لنا التي تمتلك مراكز للإشعاع الثقافي و العلمي، لذلك السيرورة الثقافية الجزائرية تعرضت لقطيعة جعلت جزءا من تلك السيرورة مجهولا و حلقة مفقودة من تاريخنا الثقافي، و ما يؤكد لنا ذلك هم المثقفون الجزائريون الذين ظهروا في المرحلة الاستعمارية و خاصة الذين تلقوا تعليمهم بالمدارس الفرنسية لم يكن لهم أية صلة بثقافتهم بل لم يجدوا أدنى المعلومات حولها، والقليل الذي يعرفونه و يتشبثون به يعتبر جد فقير من الناحية الفكرية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية، " ان حظ و مأساة هذه النخبة معا هو كونها نخبة غير

مرهونة لأي ماضي ثقافي أو أية نخبة مثقفة، أنها أنتلجنسيا معلقة في الفراغ." [9]

و لا يمتلك المثقف الجزائري تقاليد ثقافية تاريخية ثرية يؤسس من خلالها مشروعا نقديا، لأنه لم توجد تاريخيا أنتلجينسيا جزائرية فهي حاضر بلا ماضي عليها أن تبدأ من البداية تؤسس تقاليد ثقافية و تضع خطاطة لمشروعها و تحدده انطلاقا من الحاضر لأنَّ ماضيها ذاكرة مفقودة، و هنا تكمن المهمة التاريخية الضخمة و العبء الثقيل الملقى على عاتق المثقف الجزائري اليوم.

إن المثقفين الجزائريين في عهد الاستعمار كانت مواقفهم المعروفة ناتجة عن ذلك الاستلاب الذي تعرضوا له، و عملية المسخ المستمرة، إضافة لبترهم الكلي عن تراثهم الثقافي، و عدم إعطائهم البديل من المستعمر ليشكلوا تقاليد ثقافية كمثقفين لديهم آراء فكرية و مواقف ثابتة، لكنهم لم يحصلوا لا على تقاليد تراثهم و لا تقاليد التراث الفرنسي، علما أنَّ البعض من المثقفين الفرنسيين كان لهم مواقف مناصرة للحركة.

- **رهان المثقف على المجتمع :**

في الأوضاع المستقرة والهادئة لا يمكن الحكم على المواقف حكما نهائيا و قطعيا مهما تكن، و لا يمكن اختبار المواقف اختبارا حقيقيا، و قد نجد الكثير من المواقف في مثل هذه الظروف تستحق التقدير، إلا أنه قد

نجد نفس أصحاب هذه المواقف قد تحولوا تماما عن المواقف الأولى بل تغيرت مواقفهم لأخرى مناقضة في فترة التمزقات الاجتماعية و الصراعات و الأزمات الثقافية و الاقتصادية.

لهذا لا يمكن أن تكون الظروف العادية محكا حقيقيا، لأنَّ الأزمات هي التي تولد و تبرز المواقف الحقيقية و الصادقة.

و المثقف بحكم دوره التاريخي ومكانته المعرفية و العلمية تُخول له الأدوار الفعالة أثناء الأزمات لأنَّ له القدرة على تفحص الظواهر والنظر الى الأبعاد الحقيقية لها، كما يمكنه أيضا التنبؤ بانعكاساتها السلبية و الايجابية لكونه المفكر النقدي المندمج داخل المجتمع بفكره و رؤيته و تفحصه، فلا بد من أن يكون صاحب المبادرة في طرح رؤيته و تقديره للأمور، فالمثقف عادة يكتسب مكانته الاجتماعية بفضل ذلك و يزيد تقدير المجتمع له في الظروف التاريخية الصعبة و في مختلف الأزمات الاجتماعية التي يوضح فيها مواقفه انطلاقا من رؤية إستراتيجية متفحصة و طرح بديل حقيقي يخلص المجتمع من الأزمة التي يعيشها، و ليس الاكتفاء بالتخلص منها فقط، لانَّ الأهم هو طرح مشروع بديل يقود المجتمع نحو مشروع اجتماعي كامل و متكامل يكون بداية للدخول إلى مرحلة جديدة تتميز بالتطور و التقدم في جميع المجالات و القطاعات الاجتماعية.

و يبقى التساؤل مطروح حول موقف المثقف في المخاضات العسيرة التي يعيشها المجتمع، و المقصود بالموقف موقف المثقفين ككتلة وليس

المواقف الفردية، لأنَّ الأهم ليس الموقف في حد ذاته لكن ما يترتب عنه و أثره على المجتمع.

لكن الحقيقة الموضوعية في الواقع الاجتماعي أنَّ المجتمع يأس من المثقف الذي يخذله في كل المواقف الصعبة التي يمر بها، و لم يعد ينتظر منه حمل مسؤولياته التاريخية (و للأسف التاريخ يعيد نفسه في علاقة المثقف الجزائري بمجتمعه)، بل الأدهى أنه لا يعبر حتى عن مجرد رأيه بغض النظر عن محتواه، فأصبح المهم أن يعبر عنه ليثبت أنه موجود و منفعل بالأحداث كأي فرد عادي في المجتمع و لم يعد يُؤمل في أن يكون فعالاً في الظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع.

- **خاتمة**:

حتى يتمكن المثقف من تجاوز الأزمة الفكرية و الذاتية ومعرفة موقعه ومسؤولياته تجاه مجتمعه لا بد من خلق التوافق و التعاون و الانسجام من أجل تحقيق مشروع اجتماعي لصالح المجتمع الذي حُرم من خدماته بسبب ضعف مهمته الفكرية في إنارة الممارسة و صنع تاريخ المجتمع الذي تدهور وضعه وأصبح يعيش أعقد وأصعب مراحله بسبب العجز عن إنتاج أو إعادة إنتاج شروط التجديد الفكري من إنتاج للأفكار والقيم، و إعادة تثمين القيم الايجابية التي يسير المجتمع نحو التخلي التدريجي عنها مما سيعيق تشكيل هذا المشروع الذي يضع أسسه المثقف.

ومثل هذا المشروع يستحق أن يـجتمع حوله المثقفون ويتركون اختلافاتـهم الفكرية جانبا، لأنَّ هذه الاختـلافات جعلت مـواقفهم سلبية و تأثيرهم على المجتمع ضعيف، زيادة على تخليهم عن دورهم تجاه المجتمع.

المراجع :

1 - محمد، أركون. الفكر الإسلامي، ترجمة، هشام، صالح، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993 م: .

2- الطاهر، لبيب. سوسيولوجيا الثقافة، الطبعة 4، دار محمد علي، الحامي، تونس، 1987.

3- بلحسن، عمار. أنتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر، الطبعة 1 ، دار الحداثة، بيروت، 1986.

4- جون بول، سارتر. دفاعا عن المثقفين، ترجمة، جورج، طرابشي، دار الآداب، بيروت، 1973 .

5-Auntonio, gramsci. Textes, traduction de jean, barmont , édition, sociales,paris,1983.

6-مصطفى، الأشرف. الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة، حنفي، بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

7- Benkhedda, ben Youcef. les origines du 1er novembre 1954, édition, Dahlab, Alger, 1989.

8- Carlier, Omar, fanny, Colonna et autres. Lettrés intellectuelles et militant en Algérie 1880/1950 ,édition, O.P.U, alger,1980 .

9-الطاهر، لبيب. سوسيولوجيا الثقافة، الطبعة 4، دار محمد علي، الحامي، تونس، 1987، . .

Le travail informel

représentations et stratégies des acteurs sociaux à Alger

TACHOUAFT Karima
Maître de conférences
Université Alger

.

Informal work: representations and social actor's strategies.

This article aims at showing the social representations and strategies adopted by the informal workers according to Weber's sociological theoretical model. As the objective being the understanding of the informality, our communication present some conclusions of our investigation realized in Algiers and illustrate goals and aspirations of the social actors'. In addition, the informality is analysed as intentional and involuntary phenomenon.

Key words: economic sociology, informality, action/social actors, social representation, strategies.

Introduction

Ce qui est constaté aujourd'hui, est que 'l'informalité' est devenue la norme et non l'exception dans de nombreux pays du monde, autrement dit, un état plus qu'un passage et la crise accentue cette tendance. (Organisation de Coopération et de Développement Economique, 2009).

En dépit de l'importance croissante qu'il revêt, de par la dimension qu'il présente en termes d'emploi, de revenus et de production, et même s'il est une préoccupation universelle, le travail informel demeure une question controversée.

L'étude de ce phénomène se heurte encore à des obstacles liés aux différences de définition, aux difficultés de mesure, et aux traitements souvent idéologiques que lui réservent certains économistes et responsables des politiques économiques (Aita, S. 2008). Cela nous ramène à dire, combien il serait difficile de rendre compte de sa complexité, du fait qu'il recouvre différents aspects et exige des démarches distinctes.

La littérature consacrée au travail informel est immense et constitue une réserve importante de résultats d'études empiriques. Nous ne reviendrons pas sur la genèse de sa terminologie, ni sur les termes utilisés et dont l'essence reste "le travail", nous tenterons, sommairement, d'en saisir l'émergence et l'évolution.

Lautier, B. (1994) souligne trois registres employés dans les pays du tiers-monde pour désigner les activités informelles avant le milieu des années soixante-dix, en l'occurrence, la marginalité, le sous-emploi et la pauvreté, jusqu'à l'introduction de l'expression ''économie informelle '' par les institutions internationales. L'auteur, distingue aussi deux époques dans la vision du phénomène : avant 1985, l'informel était le lieu de stratégies de survie, il devient brutalement doté de vertus positives, voire une solution aux problèmes sociaux qui ont suivi l'ajustement structurel, après 1986.

Au-delà de l'approche dualiste qui sépare deux secteurs : involutif /évolutif (De Miras, 1985) et traditionnel/moderne, (Nihan, G. 1980), il se trouve que l'informalité fait l'objet d'autres théorisations, telles que, celle basée sur les trois modes de l'économie

informelle, à savoir, rose, noir et grise (Gourévitch, J.C 2002). L'analyse de Bellache, Y. et Adair, Ph. (2009) dégagée de l'ensemble des études réalisées en Algérie, représente aussi un essai à ne pas négliger. Cependant, quatre approches sont identifiées : La première concerne la petite production marchande, la seconde se focalise sur l'économie parallèle, la troisième est centrée sur l'illégalisation de l'économie et enfin, celle du BIT (2003), qui fonde la définition du secteur et de l'emploi informel.

Toutefois, ce phénomène est considéré par les uns comme un appui au secteur organisé, et en revanche, il est dénoncé par d'autres, surtout les décideurs des pouvoirs publics par le fait de sa concurrence déloyale et du non respect de la législation en vigueur.

Un autre constat est à souligner, il s'agit du fait que le point d'ancrage du travail informel, considéré pendant longtemps comme un fait économique lié à des facteurs exogènes (voire : marché du travail, chômage, politiques d'emploi, pauvreté et autres…), a été critiqué par les fondateurs de la sociologie économique (Durkheim, Veblen, Schumpeter, entre autres…), pour qui les faits dont s'occupe la théorie économique sont redevables de la définition du social en termes de représentations et de comportements imposés. (Steiner, Ph, Gislain. J.J., 1995).

En somme, les critiques développées par les pionniers durant la période (1890-1920), prennent une dimension constitutive de par leurs propositions suggestives. A ce titre, Levesque, B. Bourque, G L., Forgues, E. (2001) Mauss (1995), proposent d'actualiser la sociologie économique au point d'utiliser le terme de ‘’renaissance’’.

Ajouté à ceux-là, Granovetter et M. Guire qui soutiennent l'approche des réseaux sociaux (Steiner, Ph., Vatin, F. 2009) et Freitag, M. (1995) ainsi que Polanyi, Zafirovski, M. et Levine, B. (1997) entre autres, qui questionnent les pratiques et théorisations économiques et insistent sur le fait qu'il n'est plus possible d'éviter de les repenser.

Et même si ces contributions, à titre d'exemple et beaucoup d'autres autour des trois courants identifiés, (anti-utilitariste, économie solidaire, régulation-convention), alimentent un renouveau

de réflexion sur les pratiques économiques, celles-ci demeurent embryonnaire, d'où la pertinence d'engager d'autres études.

Ce faisant, notre intérêt est porté sur la compréhension de la logique sociale de l'informalité selon le modèle théorique de Weber, basé sur l'acteur et l'idéal-type. Nous l'aborderons en s'appuyant sur quelques résultats de notre étude à Alger. L'objectif étant de multiplier les cas et non pas la mesure, vu la complexité du phénomène, l'enquête a concerné un échantillon non représentatif statistiquement. Ainsi, 638 travailleurs informels ont été enquêtés par questionnaires et complétés par des entretiens. Cette approche mixte qui concilie l'aspect qualitatif et quantitatif en privilégiant le premier au dépens du second n'est évidemment pas exceptionnelle mais empruntée, notamment, Brabet, J. (1988), Creswell, J.W. et Plano Clark (2007), Greene, J.C., Caracelli, V.J. et Graham, W. (2006), et bien d'autres, qui considèrent légitime toute combinaison d'approches méthodologiques.

Une étape importante dans toute étude est à noter, il s'agit de la détermination du contenu et des types d'analyse de données qui servent à repérer leurs univers sémantiques et à en définir les liens structurants (Doise, W., 405). Subséquemment, l'examen des valeurs et des normes qui sont attachées au travail informel et ses doubles (c'est-à-dire les dimensions : symbolique, normative et relationnelle), principalement dans les petites activités urbaines, commerciales ou artisanales qui échappent à la réglementation (non enregistrement fiscal et social), sont au cœur de cet essai. Les aspects macro-économiques et géographiques ainsi que le caractère lié à la criminalité sont écartés pour des raisons de collecte de données assez difficile.

Par ailleurs, notre lecture des stratégies voudrait proposer un autre niveau de clarification, au sens où les objectifs des acteurs sociaux, leurs attentes et les ressources mises en œuvre dans leur action requièrent une importance. Autrement dit, toute stratégie définie comme un acte conscient, un art, une opération de calcul dans un contexte donné, est supposée être l'un des mécanismes qui déterminent l'activité informelle.

Enfin, notre but n'est pas de procéder à un étalage de définitions qui donnerait l'impression de professer, nous avons juste repris en guise d'introduction, le cadre référentiel qui nous a guidé.

1. Les représentations sociales comme génératrices des stratégies des travailleurs informels :

L'analyse des représentations est appréhendée sous l'angle du sens donné à certaines notions (voir, travail versus chômage, déclaration versus non déclaration, réussite sociale et citoyenneté), reflétant les valeurs et les normes servant de mobiles à l'activité informelle. Ceci implique un problème important, est que la matière première est constituée par le recueil d'opinions, d'attitudes ou de préjugés individuels dont il faut reconstituer les principes organisateurs à des ensembles d'individus. Autrement dit, comprendre l'informalité de l'intérieur, selon le sens donné par les acteurs sociaux, c'est supposer que ces derniers n'ont pas le même code pour parler d'un même objet, d'où l'importance du processus d'ancrage décrit par Moscovici comme étant l'incorporation de nouveaux éléments de savoir dans un réseau de catégories plus familières (Doise, W., Clemence, A., Lorenzi-Cioldi, F., 1992).

Or toute étude compréhensive rationnelle par finalité, pour reprendre Weber, se heurte sans cesse à des fins qu'il faut accepter comme des directions de l'activité qui échappent à une interprétation rationnelle plus complète (Weber, 1971). Il convient de dire, que la représentation sociale de l'informalité est un savoir naïf lié à la dimension religieuse du travail par lequel les acteurs sociaux, reconstituent le réel en lui attribuant des significations spécifiques, ce qui leur impose des manières d'agir. Ainsi, Le travail informel est un fait religieux total.

Cette valeur telle qu'elle apparait dans notre étude, est l'un des moteurs de l'informalité au sens où le contenu que lui donnent les acteurs sociaux caractérise l'activité informelle. Il ressort aussi de l'étude que la plupart des enquêtés (soit 32.7%), révèlent que la différence entre l'activité formelle et l'activité informelle n'est que sur le plan juridique et certains d'entre eux (26%) confirment qu'il n'y a aucune différence entre les deux notions.

Ce qui est surprenant, c'est qu'une grande partie de cette catégorie d'acteurs (70%) croient que formaliser le travail n'est que pour l'intérêt de l'Etat et 10% d'entre eux pensent que c'est sans intérêt. En outre, il ne faut pas le formaliser et c'est l'opinion de la plupart d'entre eux. Dans le même sens, beaucoup d'acteurs, soit 67%, avancent qu'ils travaillent sans déclaration dans le but de ne pas faire profiter l'état de l'argent gagné de leur activité.

Le travail suppose l'enregistrement fiscal et social et bien-entendu l'impôt, ce qui nous pousse à aborder un fondement important dans la définition de l'informalité à savoir le rapport à la loi.

2. L'application des lois : rejet, tolérance ou complicité négociée.

Mis en évidence grâce, notamment, aux travaux de Lautier, B. (1994), Mozère, L. (1999), Gourevitch, J.C (2002), Bounoua, Ch., (1998), De Soto, H. (1994), le rapport à la loi est l'un des axes majeurs pour comprendre la logique sociale et la dynamique du travail informel. De ce point de vue, l'analyse invite clairement à opérer la distinction Wébérienne des trois types de domination : traditionnelle (fondée sur le respect des coutumes), charismatique (résulte de la personnalité exceptionnelle d'un individu) et enfin légale (basée sur des règles établies pour accéder au pouvoir et à un statut légal pour celui qui l'exerce). A la lumière de ces formes de domination qui correspond chacune à une légitimité particulière, nous pousserons notre analyse en profondeur, et nous constatons que la majorité des acteurs sociaux soit 57% sont au courant des lois régissant le travail, 37.4% ne les respectent pas croyant que nul n'est obligé de le faire, 32.4% des ces enquêtés s'abstiennent parce qu'ils ne veulent pas perdre de l'argent en se déclarant et 18% révèlent que personne ne se soumet et donc eux aussi ne sont pas sensés les respecter. Par contre la majorité (28.5%) de ceux qui ne sont pas au courant de la réglementation du travail, ne veulent même pas chercher à les connaître, et certains d'entre eux (26.7%) ne voient aucune utilité de les respecter et enfin ceux qui croient que nous ne sommes pas dans une société régies par des lois. De multiples arguments peuvent être suscités pour soutenir ce résultat important, nous nous contenterons de citer ici, que travailler

dans le cadre du respect des règles édictées par l'état, signifie que l'action sociale se déroule en substance comme si l'acteur fait de la réglementation la maxime de sa conduite. Or, la réalité est autre car prôner le non respect des lois, explicité par les représentants de l'état, rend difficile la légitimation de son intervention dans d'autres domaines. Exposer des vêtements sur le mur d'un appartement loué illégalement à 20.000 dinars chaque mois servant de vitrine (selon la déclaration d'un travailleur informel), vendre des cigarettes, à coté d'un poste de police, et des policiers qui en achètent, exercer son commerce ''au clair de la lune'' comme le décrit si bien Keith Hart (Charmes, J. 2002, 12), plus grave encore des produits alimentaires et cosmétiques dont on ne connait même pas la provenance ni la validité sont procurés et consommés. c'est dire qu'il y a une complicité négociée ou une tolérance. Quelque soit, les vrais arguments de ce comportement, l'important est que l'interprétation donnée est à la fois l'essence et le résultat d'une représentation négative de l'état, en le considérant comme illégitime voir anonyme. A ce titre, la question de la citoyenneté s'impose.

3. La citoyenneté dissociée : source d'informalité.

Parmi les 638 enquêtés, 300 d'entre eux pensent que le citoyen c'est celui qui a des droits dans la société et 166 acteurs croient que c'est celui qui a le minimum garanti pour vivre lui et sa famille. Par contre, 67 travailleurs informels seulement abordent la question des obligations et le fait de devoir les assumer envers l'état y compris les impôts. Cependant, la représentation de la citoyenneté ne reflète pas le sens commun, c'est-à-dire un état auquel sont attachés des droits (celui de voter essentiellement, de travailler, d'avoir un toit, de bénéficier d'une protection sociale…) et des obligations (impôts, service militaire…).

La citoyenneté suppose aussi la participation à l'échange social à travers un contrat, qui impose un engagement réciproque, ce qui n'est pas vraiment le cas à l'heure actuelle puisque le bénéficiaire peut avoir une obligation de faire et être sanctionné pour non réalisation (Perret, B., Roustang, G. 2001).

Force est de constater aujourd'hui que les acteurs sociaux ont tendance à fractionner la citoyenneté en n'observant que ce qui relève de leurs intérêts évidemment selon leurs représentations. Autrement dit, ce qu'ils croient devoir obtenir de l'état ou des autorités sans prévoir la contrepartie. Sans détour, il faut dire que les travailleurs informels ne reconnaissent pas le pouvoir et l'enquête apporte en effet des arguments approfondis sur la question car presque la moitié des enquêtés (45%) révèlent que formaliser le travail n'est que pour l'intérêt de l'état contre 37% qui l'attribuent à l'intérêt public. Ceci nous incite à poser la question de la légitimité, sachant pertinemment que faire accepter un pouvoir, c'est désormais imposer ou proposer des obligations tout en garantissant des droits et le citoyen accepte ou rejette avec un degré d'adhésion. Or et c'est ce que Lautier, B., (1994) appelle ''une citoyenneté fragmentée, à géométrie variable'', la majorité des enquêtés partagent une attitude critique vis-à-vis de l'état. En pratique, La majorité des travailleurs indépendants soit 78% et 45% des employeurs n'ont aucun enregistrement, 18% de la première sous catégorie et 50% de la seconde possèdent un registre de commerce, enfin 45% de ces derniers et 73% des indépendants ne paient pas leurs impôts. Aussi 46% des indépendants ne tiennent aucune comptabilité, 27% se basent sur les notes personnelles, 19% ont une comptabilité partielle et 8% seulement ont une comptabilité complète. Par contre, il n'y a que 16% des employeurs qui se soumettent à la règlementation et tiennent une comptabilité complète. Dans le même ordre d'idée, la majorité des employés soit 79% ne sont pas déclarés et 16% le sont que partiellement. Ce qui est surprenant, c'est que 37% de ces employés affirment que la non déclaration est suite à leur demande pour être mieux payés et 34% de ces enquêtés révèlent que se sont leur employeurs qui n'acceptent pas de les déclarer. Les apprentis aussi sont dans la même situation, car 56% des enquêtés dans cette catégorie d'acteurs, ne sont pas déclarés. En somme, certains acteurs sociaux figurent dans des registres et non pas dans d'autres, en ce sens, un mélange variable entre légalité et illégalité efface les frontières et rend difficile la localisation des pratiques informelles. Preuve est faite, la majorité des enquêtés pensent que la déclaration leur garanti la sécurité sociale et la retraite, voire un futur meilleur pour certains, notamment ceux qui ont 23 ans et plus. Etre déclaré, c'est aussi une source de salaire misérable pour la plupart des enfants travailleurs de moins de 16 ans, soit 33%, par

contre c'est un emploi comme un autre chez presque 1/4 d'entre eux. La plupart des enquêtés ayant entre 16 et 22 ans (93%) révèlent que la déclaration assure un revenu régulier, en revanche aucun des travailleurs informels dans cette tranche d'âge ne parle de sécurité sociale et c'est aussi le cas des enfants enquêtés, probablement parce qu'ils en bénéficient par le biais de leurs parents. C'est là une orientation qui reflète un autre caractère du travailleur informel, voir l'économe et qui nécessite un intérêt particulier.

4. Le travail informel: dimension économique et sociale.

Pour Polanyi, K. (1983), avant la grande transformation, la production et la distribution étaient assurées par des principes généraux : la coutume, le droit, la magie et la religion induisaient l'individu à se conformer à des règles de comportement qui lui permettaient en définitive de fonctionner dans le système économique. Une rupture qui consiste en la formation d'une société dans laquelle le gain tend à devenir le seul mobile et le lien social à se réduire au seul lien marchand, s'est produite. Telle est une des tendances qui découle en partie de notre étude, car réussir est pour la majorité de nos enquêtés soit 27.4%, c'est avoir beaucoup d'argent c'est aussi avoir un revenu même si le travail n'est pas déclaré chez 24.5% d'entre eux.

Ajouté à cela, il ressort de l'enquête une valeur reflétant une fois de plus le caractère économique du travailleur informel, il s'agit des pratiques des employeurs qui ne déclarent les travailleurs, ainsi que 76% des apprentis qui sont souvent utilisés comme des agents polyvalents, ne bénéficiant malheureusement pas d'un encadrement et ne perçoivent que des présalaires. Cette catégorie s'avère plus maitrisables et ne réclament aucun droit y compris le salaire équivalent aux tâches accomplies pour ne pas dire au travail. C'est le cas des enfants exploités sous le manteau de l'apprentissage, parfois par les proches parents eux-mêmes. L'enquête fait ressortir une autre manière de l'esprit économique des travailleurs informels, il s'agit de faire échapper des flux, comme l'écrivent Deleuze et Guattari (Mozère, L., 1999), c'est soustraire des revenus à l'état et renoncer aux protections qu'il offre, or beaucoup d'acteurs informels profitent des avantages inhérents au cadre légal (ce qui relève des droits des

ascendants et descendants). Les bi-actifs sont un exemple concret car plus de 29% des enquêtés exercent une activité secondaire parce qu'ils ont une passion qu'ils veulent mettre à profit et plus de 23% d'entre eux ont beaucoup de temps libre qu'ils veulent faire bon usage, aussi 19% ont une famille à charge et leur salaire ne leur suffit pas, donc ils cherchent à le compléter, en plus de 17.6% des enquêtés qui révèlent avoir un métier à travers lequel ils s'enrichissent. Il est d'autant plus facile de deviner quelles valeurs implicites recouvrent ces conclusions, à savoir la richesse et le profit, que de constater l'âme marchande qui anime les travailleurs informels.

5. Le travail informel: action sociale volontaire et involontaire.

On s'aperçoit d'après les résultats de l'étude que le phénomène du travail informel associe deux notions jusqu'à alors très peu questionnées dans de nombreuses recherches : l'informel volontaire et l'informel involontaire (Kucera, D. et Roncolato, L., 2008). Alors que la lutte contre l'informalité, devient une priorité de l'ensemble des sociétés frappées par le phénomène, les travailleurs informels, l'inscrivent dans le temps, voire dans la continuité et l'avenir, en se fixant des objectifs.

- Les objectifs et les attentes : autres éléments d'analyse des stratégies

Il s'avère aujourd'hui, improductif de considérer seulement l'informalité comme une transition de désespoir, pour reprendre un peu Hoerner, J.M. (1995, 140), car les acteurs sociaux, dessinent très souvent, leur avenir proche ou lointain. Parmi les conclusions tirées de l'étude mentionnons : les objectifs principaux des acteurs consistent en l'indépendance financière, l'atteinte d'une bonne position dans la société, l'acquisition d'une expérience afin de créer son entreprise et ou avoir son propre commerce et enfin, la mise en pratique d'une idée qui les a obsédé. Il découle de l'étude une autre tendance qui concerne surtout les travailleurs informels dans la tranche d'âge est de moins de 22 ans. Ces derniers n'ont pas d'objectifs principaux, exprimé par '' je ne sais pas''. Notre lecture à cette attitude, est que la représentation du travail en général chez les acteurs sociaux n'est pas encore bien construite et développée et c'est

le cas aussi chez ceux qui cherchent à saisir une opportunité. Il est peut être important de signaler que la réalisation de l'objectif principal par chacun des acteurs, est projetée suivant des projets contenants des actions fixés à court, à moyen et à long termes. Ce qui nous fait découvrir, sur un même espace, plusieurs cas de figures correspondants à des trajectoires individuelles conçues et prévues selon plusieurs critères notamment celui du statut dans l'emploi. Retenons seulement que la possibilité d'une mobilité professionnelle et l'articulation formel-informel sont avérées. Aussi, l'épargne et son corollaire l'investissement, sont deux facteurs essentiels dans les stratégies des acteurs, à travers l'intégration dans l'activité grâce à l'argent épargné par les parents ou par eux mêmes ''autofinancement' ou bien, au cours de celle-ci en orientant les revenus ou une partie vers l'épargne afin de réaliser les projets et investir davantage.

Convaincus de leur choix, la plupart des acteurs sociaux soit 79%, pressentent des changements de l'environnement, auxquels, ils prévoient des solutions tels que doubler les efforts pour réaliser les objectifs fixés au départ pour la majorité soit 41%, changer d'objectifs pour 20.5% des enquêtés et faire appel à l'aide de la famille pour plus de 17%. Ce qui apparait clairement de l'enquête, c'est la prédisposition des acteurs à démultiplier leurs chances de réussir dans un contexte en perpétuels mouvements et le recours au cocon familier est toujours présent pour se conformer pragmatiquement. Aussi, la dimension d'incertitude dans la concrétisation des stratégies, confirme l'enregistrement des activités informelles dans un processus continuel d'adaptation des fins et des moyens, conditionné par l'évolution de l'environnement.

Conclusion

La position complexe de Weber concernant la socialisation n'est pas séparable de celle des formes de l'activité humaine et surtout des modes d'orientation d'un comportement individuel par rapport à ceux d'autrui. En ce sens, il distingue deux types de socialisation : sociétaire (basée sur les règles qui ont été établies de façon purement rationnelle par finalité et qui reposent donc sur des conformités subjectives volontaires à ces règles considérées comme expressions d'intérêts communs mais limités) et communautaire (repose sur les attentes des comportements, fondées sur des chances subjectives de succès exprimables sous la forme de jugements objectifs de possibilités issues de la coutume ou du respect de valeurs partagées), (Dubar, C. 1995). Ce schéma analytique, oppose deux processus d'instauration des relations sociales, selon lesquels l'ancrage des représentations des travailleurs informels est généralement décrire de façon objective dans des dynamiques relationnelles qui régissent des rapports symboliques entre eux, propre à des champs sociaux donnés. Ceci dit, l'informalité est soit volontaire ou involontaire et dans les deux cas elle est le résultat de la socialisation appréhendée ici sous l'angle de la littérature wébérienne.

Bibliographie :

✓Aita, S. (coordination), Martin, I., Al Kafri, S., Benabdallah, Y., Bouklia-Hassane, R., Byrne, L., Chammari, K., El-Megharbel, N., Al-Mosabeh, I., Hamdan, H., El-Djafari, M., Al-Khouri, R., Jaidi,L., Lannon, E., Mahjoub, A., Rizk, K., Talahite, F. (2008), *Emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et le partenariat Euro-méditerranéens*, Etude Comparative ; Fundación Paz y solidaridad Serafín aliaga et l'Agence Espagnole de Coopération Internationale, Madrid.

✓Bellache, Y., Adair, Ph. (2009), Le secteur informel en Algérie : approches, ampleur et mobilité de la main-d'œuvre, in *Conférence Internationale* « *Inégalités et développement dans les pays méditerranéens* » Galatasaray University, Istamboul, Turquie, 21-23 mai.

✓Bounoua, Ch., (1998), Libéralisation de l'économie – FMI et informel in *Colloque sur : Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie algérienne.* Alger, 14/15 Juillet.

✓Bourdieu, P. (2000), *Les structures sociales de l'économie*, éd. Seuil, Paris.

✓Brabet, J. (1988), Faut-il encore parler d'approche qualitative et d'approche quantitative ? in *Recherches et applications en marketing*, vol. 03, n° 1/88,75-89.

✓Bureau International du Travail (BIT), (2003), *Rapport général, rapport sur la XVII conférence internationale des statisticiens du travail*, Genève, 24 nov. 03 déc.

✓Creswell, J.W. et Plano Clark (2007), *Designing and conducting Mixed Methods Research*, Thousand Oaks, Sage Publications.

✓Charmes, J. (2002), L'économie informelle au Maghreb, *Cahiers du GRATICE*, 22, 2ème semestre.

✓De Blic, D. Lazarus, J. (2007), *Sociologie de l'argent*, Repères, La découverte, Paris.

✓De Miras, (1985), *De l'accumulation de capital à l'économie populaire dans le secteur informel*, Fort de France, ORSTOM.

✓De Soto, H. (1994), *L'autre sentier : la révolution informelle dans le Tiers-Monde*, La découverte, Paris.

✓Doise, W., Clemence, A., Lorenzi-Cioldi, F., (1992), *Représentations sociales et analyses des données*, Presses Universitaires de Grenoble, France.

✓Doise, W. L'ancrage dans les études sur les représentations sociales, *Bulletin de psychologie*, 45(405), 189-195.

✓Dubar, C. (1996), *La socialisation. Construction des identités sociales et professionnelles*, Armand Colin, Paris.

✓François, P. (2008), *Sociologie des marchés*, Armand Colin, Paris.

✓Freitag, M. (1995), La souveraineté : pour un pacte politique contre l'économisme, in *Société*, n° hors série, été, 1-21.
✓Gourevitch, J.C (2002), *L'économie informelle, de la faillite de l'Etat à l'explosion des trafics*, Le Pré aux Clercs. Essai, France.
✓Heim, J., Ischer, P., Hainard, F. (2011), *Le travail au noir. Pourquoi on y entre, comment on en sort ?* L'Harmattan, Paris.
✓Hoerner, J.M. (1995), *Le tiers-monde entre la survie et l'informel*, L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, Paris.
✓Kucera, D., et Roncolato, L. (2008), L'emploi Informel : Deux Questions de politique controverses, *Revue Internationale du Travail*, 147(4), 347-353.
✓Lallement, M. (2007), *Le travail, une sociologie contemporaine*, Gallimard, Paris.
✓Lautier, B. (1994), *L'économie informelle dans le tiers-monde*, La Découverte, Paris.
✓Levesque, B., Bourque, G.L., Fourges, M., (2001), *La nouvelle sociologie économique*, Desclée De Brouwer, Paris.
✓Mozère, L. (1999), *Travail au noir, informalité : Liberté ou sujétion ?* Logiques Sociales, L'Harmattan, Paris.
✓Nihan, G. (1980), Secteur informel et petite production marchande, in *Revue du tiers-monde*, n° 82, Tome XXI, Avril-juin, 229-283.
✓OCDE, (2009), Overview Data on informal employment and self-employment. March, Organisation de Coopération et de Développement Economique, Paris
✓Perret, B., Roustang, G. (2001) *L'économie contre la société*, Le Seuil, Paris.
✓Polanyi, K., *La grande transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, éd. Gallimard, Paris, 1983.
✓Schnapper, D. (1999), *L'épreuve du chômage*, Gallimard, Paris.
✓Steiner. Ph, Gislain. J.J. (1995), *La sociologie économique 1820-1920*, Presses Universitaires de France, Paris.
✓Steiner, Ph., Vatin, F. (dir.) (2009), *Traité de sociologie économique*, Presses Universitaires de France.
✓Weber, M. (1971), *Economie et société*, 1. Les catégories de la sociologie, éd. Pocket, Paris. Traduction : Freund, J., Kamnitzer, P., Bertrand, P., De Dampierre, E., Maillard, J., Chavy, J.
✓Weber, M. (1920), *L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Gallimard, Paris.
✓ Weber, F., Dufy, C. (2007), *L'ethnographie économique*, La découverte, Paris.

✓ Zafirovski, M. et Levine, B. (1997), Economic sociology reformulated: the interface between economicus and sociology, in *American Journal Economicus and Sociology*, Vol. 56, n°3, 265-285.